

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

المرجع:

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون الخاص

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

إشكالات الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

التخصص: القانون القضائي

تحت إشراف الأستاذ:

بن عبو عفيف

الشعبة: الحقوق

من إعداد الطالب :

- بن طولة نصردين

أعضاء لجنة المناقشة

| | | |
|----------|--------------|-------------|
| الدكتور | بن بدرة عفيف | رئيسا |
| الأستاذ | بن عبو عفيف | مشرفا مقررا |
| الدكتورة | وافي حاجة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم: 2021/07./19

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما
الله سبحانه وتعالى :
" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرّة
عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

" أمي "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيّتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي
ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

" أبي "

أطل الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي " **بن عبو عفيف** " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء
وغيرهم ممن تجاوزهم قلّمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدى ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل

"بن عبو عفيف"

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفة معرفتهم وتقييمهم

لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

ظهرت الحاجة إلى إعداد قانون و قضاء الجنائي للمجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الأولى، عندما وجد المجتمع نفسه عاجزا عن محاكمة مجرمي الحرب لارتكابهم أبشع الجرائم ضد الإنسانية وضد السلام و الأمن العالميين، و لعل أهم أهداف القانون الجنائي الدولي، تحقيق العدالة و إرضاء الشعور بها التي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نال مرتكب الجريمة الذي خرق قيم المجتمع الدولي و أهدر مصالحه الأساسية قدرا من الأذى و الألم يقابل ذلك الذي تسبب فيه للمجتمع الدولي و من لحقه ضرر من الجريمة. إن إرضاء الشعور بالعدالة يفرض تطبيق القانون الجنائي الدولي على كافة الدول التي تخرق أحكامه، و لن يتقي ذلك إلا إذا أنيط هذا التطبيق بجهاز قضائي دولي محايد يحكم بالعقاب العادل.

فقد مر المجتمع الدولي بعدة تجارب في مجال تثبيت المسؤولية الجنائية و فرض العقوبة الجزائية على مقترفي الجرائم الدولية، لذلك برزت غداة الحرب العالمية الأولى فكرة إنشاء محكمة جنائية دولية إلا أنها فكرة لم تجسد في الواقع العملي إلا بعد الحرب العالمية الثانية و نتيجة لما مر به المجتمع من حروب و دمار ، توالى إنشاء محاكم جنائية مؤقتة و بالفعل بعد كل جهود أثمرت تأسيس محكمة جنائية دولية دائمة و تم اعتماد النظام الأساسي لها الذي عرفا بنظام روما نسبة للعاصمة الإيطالية و الذي دخل حيز النفاذ عام 2002 . طبقا لهذا الأخير فالمحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية مستقلة قانونيا لها شخصية قانونية في حدود سلطتها و وظائفها ، وتكون هذه الأخيرة مختصة بالنظر في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وجريمة العدوان، وهي بذلك تجسد المفترض لوجود القانون الجنائي الدولي، والذي من خلاله تصبو المحكمة إلى تحقيق العدالة الجنائية . غير انه يمكن أن نلاحظ جملة من الإشكالات في هذا الاختصاص الموضوعي و المتعلق بهذه الجرائم الأربع و التي تشكل صعوبات و عوائق يمكن أن تواجه المحكمة أثناء تطبيقها للقانون .

تظهر أهمية دراسة هذا الموضوع في تحديد الجرائم التي تختص بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية لفهم اختصاصها و نطاق عملها من أجل جعلها أداة أكثر فعالية، و للإحاطة بمختلف الإشكالات التي يطرحها الاختصاص من أجل محاولة إيجاد حل لها.

و مما دفعنا لاختيار هذا الموضوع الأهمية البالغة له في مجال البحث العلمي القانوني، و كذا إثارة بعض النقاط الغامضة فيما يتعلق بهذه الجرائم محل الاختصاص.

كذلك انجذبنا لهذا الموضوع والذي لا نقول انه جديد لكنه يطرح إشكالات لم يوجد لها حل بعد وارتأينا أن ندرسها ونعمل على وضع مقترحات لحلها.

انطلاقاً من اختصاص المحكمة الموضوعي الذي هو مدرج ضمن هذه الدراسة فإن الإشكالية التي انطلقنا منها تتمثل فيما يلي:

ما هي الأفعال التي تشكل الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية والإشكالات المتعلقة بها؟

فيما يتمثل البيان القانوني لهذه الأفعال؟ وكيف عالجه النظام الأساسي للمحكمة؟

ستتم الإجابة عن هذه التساؤلات بالاعتماد على المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي.

و خلال دراسة موضوعنا هذا استعنا بدراسات سابقة وذلك لإثرائه من جميع الجوانب حيث استفدنا من مذكرات جامعية و مقالات علمية. كما و أثناء دراستنا هذه صادفتنا بعض الصعوبات التي لم تحل دون إتمامه، أبرزها قلة أو ندرة المراجع و الكتب بالمكتبة الجامعية، كذلك قلة الإشكالات التي يطرحها هذا الاختصاص و التي هي الموضوع الأساسي لهذه الدراسة .

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان جرائم الإبادة الجماعية ، وفي المبحث الثاني إلى الجرائم ضد الإنسانية.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه جرائم الحرب و جرائم العدوان في المبحث الأول سنتطرق جرائم الحرب ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى جريمة العدوان

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة
الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

تمهيد :

تعتبر جرائم الإبادة و جرائم ضد الإنسانية من أخطر الجرائم الدولية التي تناولتها المحكمة الجنائية الدولية و نصت عليها في مادتها الخامسة وقد حضت مائتين الجريمتين بالتجريم و التقييم قل منتصف القرن العشرين بموجب اتفاقيات لوائح و ذلك لمنع انتشار مثل هذه الجرائم الخطيرة و منع حصول انتهاكات على حقوق الإنسان.

وعندما صدر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أخيرا بعد كل مراحل تطوره عرف لنا جريمة الإبادة الجماعية في المادة السادسة و الجرائم ضد الإنسانية في المادة السابعة منه وقد حاولنا دراسة هاتين الجريمتين و الإشكالات المتعلقة بكل منهما في مبحثين تتفرع منهما مطالب :

المبحث الأول : جرائم الإبادة الجماعية.

المبحث الثاني: جرائم ضد الإنسانية .

المبحث الأول : جرائم الإبادة الجماعية:

تختص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بمحاكمة ومعاينة مرتكبي عدد من الجرائم الدولية الخطيرة، و التي ورد ذكرها تحديدا في المادة الخامسة من النظام الأساسي لهذه المحكمة، والتي كانت أولها جريمة الإبادة الجماعية ، حيث تعد هذه الأخيرة أو ما يطلق عليها بجريمة إبادة الجنس البشري من أشد الجرائم خطورة التي تهدد البشرية و تثير قلق المجتمع الدولي بأسره، لما تنطوي عليه من قسوة ووحشية بالغة.

وقد نجم عن الجرائم التي ارتكبتها النازيون في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ضد بعض الجماعات، تضافر جهود المجتمع الدولي نحو اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب مثل هذه الجرائم في المستقبل.

وقد كانت جريمة الإبادة الجماعية أول الجرائم الدولية التي نص نظام روما الأساسي على اختصاص المحكمة لمحاكمة ومعاينة مرتكبيها.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث بالدراسة لهذه الجريمة في ثلاثة مطالب: و المطلب الأول: ماهية جريمة الإبادة الجماعية. و المطلب الثاني: أركان جرائم الإبادة الجماعية. و المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها هذه الجريمة.

المطلب الأول: ماهية جريمة الإبادة الجماعية:

تعد جريمة الإبادة الجماعية أو ما يطلق عليها جريمة إبادة الجنس البشري من أشد الجرائم خطورة و التي تهدد الانسان و تثير قلق المجتمع الدولي بأسره لما تنطوي عليه من قسوة و وحشية بالغة تستهدف القضاء كليا أو جزئيا على جماعة عرقية أو دينية أو غيرها من الجماعات.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

هذا وقد مارست بعض الحكومات قبل الحرب العالمية الثانية و أثناءها وبعدها أساليب الإبادة الجماعية ضد بعض الجماعات الأسباب قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية بقصد إهلاك هذه الجماعات كليا أو جزئيا.¹

و متداول بالدراسة هذه الجريمة مفهومها و أركانها و الإشكالات المتعلقة بها ضمن الفروع التالي ذكرها :

الفرع الأول: تعريف جريمة الإبادة الجماعية :

إن مصطلح إبادة الأجناس Genocide مشتقة من الكلمة اليونانية Genus و معناه الجماعة².

و من الكلمة اللاتينية Gedere و معناها يقتل ، و نتاجا لذلك يعني المصطلح قتل أو تدمير الجماعة، ويرجع الفضل في تسميتها بجريمة إبادة الجنس إلى الفقيه البولوني "Linkin" الذي حصل مستشار الشؤون الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكية³ ، و الإبادة تعني القتل المتعمد والجماعي لمجموعة كاملة من الأشخاص. كما تناولت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف إبادة الجنس أو الأجناس في 11/12/1946 بموجب قرارها رقم 96 حيث ذكرت أنه : « إنكار حق الوجود الجماعات بشرية بكاملها ، كالقتل الذي يمثل إنكار حق الشخص الحياة... هذا الإنكار لحق الوجود يتنافى مع الضمير العام و يصيب الإنسانية بأضرار جسيمة سواء من ناحية الثقافة أو من ناحية الأمور الأخرى التي تساهم بها هذه الجماعات البشرية الأمر الذي لا يتفق و القانون الأخلاقي و روح مقاصد الأمم المتحدة ، و

1- متى مضمون مصطفى ، الجريمة الدولية بين القانون الدولي البنائي و القانون الجنائي الدولي ، دار النهضة العربية، القاهرة 1982 ص 30.

2- بارعة القدس المحكمة الجنائية الدولية طبيعتها، اختصاصاتها، موقف الولايات المتحدة و إسرائيل منها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المسجلة 20 العدد الثاني، 2004، ص 13

3- زياد عيثاني ، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي، بيروت، 2009، ص 17

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

لما كانت قد وجدت أمثلة كثيرة لجرائم إبادة الجنس إذا أيدت كليا أو جزئيا جماعات بشرية لصفاتها العنصرية أو الدينية أو السياسية أو غيرها ، و لما كانت معاقبة جريمة إبادة الجنس هي مسألة ذات اختصاص دولي، لذلك تؤكد الجمعية العامة أن إبادة الأجناس جريمة في نظر القانون الدولي و يدينها العالم المتمنين، و يعاقب مرتكبوها سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء دون النظر إلى صفاتهم حكاما أو أفراد عاديين...»¹.

أما بالنسبة للتعريف القانوني لجريمة الإبادة الجماعية، فقد نصت المادة الثانية) من اتفاقية منع الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها على أنها:

في هذه الاتفاقية تعني الإبادة الجماعية أي من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية بصفاتها هذه:

- ✓ قتل أعضاء من الجماعة .
- ✓ إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة.
- ✓ إخضاع الجماعة عمدا للظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا .
- ✓ نقل الأطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى.»²

ووفقا لما سبق فإن جوهر جريمة الإبادة الجماعية ينحصر في انكار حق البقاء المجموعات بشرية بأكملها نظرا لما تتطوي عليه من مجافاة للعنصر العام و اصابة الإنسانية بأضرار بالغة³.

1- نص القرار مقتبس من مرجع للدكتور منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية ، النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي الجنائية دراسة تحليلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر ، ص 104.

2- انتقائية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 ضمن قرار الجمعية العامة رقم 260، و التي دخلت حيز التنفيذ في 12 يناير 1951 وقد صادقت عليها الجزائر و نشرت بمقتضى المرسوم الرئيسي في 11 سبتمبر 1963.

3- عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية ، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص16.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

ويمكن القول في هذا الصدد أن الاتفاقية استطاعت أن تصل الى تعريف شامل الجريمة إبادة الجنس، إلا أنه و بالرجوع إلى نص المادة السادسة من النظام السياسي للمحكمة ترى أن الفقرة الثانية منها كانت أكثر وضوحا حيث استعمل مصطلح "ضرر عقلي بدلا من ضرر روحي الذي استعملته الانتقائية.

أما في التعريف الفقهي تجد الفقيه السويسري "Graven" الذي عرفها على أنها: « إنكار حق المجموعات البشرية في الوجود و هي تقابل القتل الذي هو إنكار حق الفرد في البقاء، و وصفها بأنها الجريمة النموذجية و أهم الجرائم الدولية التي ترتكب ضد الإنسانية، بل و النموذج الصارخ لها¹ ، في حين عرفها الدكتور محمد يوسف علوان و الدكتور محمد خليل موسى بأنها: جريمة الجرائم و أنها من أكثر الجرائم الدولية خطورة و جسامة، وما ذلك إلا بسبب ما تتضمنه هذه الجرائم من انتهاك صارخ لحق الإنسان في الحياة و من انكار لحق الجماعات كاملة في الوجود².

الفرع الثاني : خصائص جريمة الإبادة :

تتميز جريمة الإبادة الجماعية بعدة خصائص أهمها:

أولا : الإبادة الجماعية جريمة دولية بطبيعتها:

حتى و إن قامت بها حكومة وطنية ضد طائفة من طوائف الشعب الذي تحكمه مثال ذلك ما قام به النظام العراقي ضد الأكراد في شمال العراق من اضطهاد و قتل و ضرب بالأسلحة البيولوجية.

1- زياد عيثاني، المرجع السابق، ص177.

2- انتقائية منع و معاقبة جريمة الإبادة الجماعية، السابق ذكرها، م7

ثانيا: جريمة الإبادة الجماعية بيت جريمة سياسية :

وبالتالي يجوز فيها تبادل تعليم المجرمين بين الدول، هذا ما نصت عليه (المادة رقم 7) من الاتفاقية منع و معالجة إبادة الأجناس الموقعة في ديسمبر 1948¹.

ثالثا : الإبادة الجماعية تختلف عن الجرائم ضد الإنسانية :

وذلك في أن هذه الأخيرة تقع تبعا لجرائم ضد السلام، أو لجرائم الحرب و تكون على صلة بها على خلاف الوضع في جريمة الإبادة الجماعية التي تعد مستقلة بذاتها وتقع في زمن المسلم أو الحرب على حد سواء ولا بد أن تقع ضد طائفة معينة بهدف القضاء عليها كلياً أو جزئياً.²

رابعا : جريمة إبادة الأجناس تتميز بالصفة الجماعية لضحايا المجني عليهم:

حيث تقع هذه الجريمة ضد الجماعة " مجموعة أفراد ينتمون لقومية معينة أو الدين معين، أو العرق محدد فإذا وقعت أفعال الإبادة ضد فرد واحد فقط أو ضد أفراداً لا ينتمون الجماعة واحدة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية لا يشكل ذلك جريمة إبادة و إن كان يشكل جرائم أخرى مثل جرائم ضد الإنسانية.

خامسا: الجاني في جريمة الإبادة جماعية يعتبر مسؤولاً جنائياً حسب القانون الدولي

نصت المادة الرابعة من اتفاقية الأمم المتحدة على منع و حظر إبادة الجنس البشري صراحة، حيث نصت على أنه يعاقب كل من ارتكب جريمة إبادة الأجناس سواء كان الجاني من الحكام أو الموظفين أو الأفراد العاديين ، و أنه لا اعتداد للحصانة أو الصفة الرسمية أي منهم ارتكب جريمة تدخل في اختصاص هذه المحكمة سواء كان رئيس دولة أو قائد عسكري

1- محمد يوسف علوان و محمد خليل موسى ، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المعصية، الجزء الثاني، دار الثقافة ، عمان، 2005، ص 158

2- منتصر سعيد حمودة ، المرجع السابق، ص 106-107-108

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

كبير، إنما هذه الجريمة ترفع عن مرتكبها أي حصانة و تخضع للقاعدة العامة في نظام المحكمة، و هو محاكمته عن هذه الجريمة الدولية¹

سادسا: عدم وجود نص يجرم كل المحاولات الهادفة إلى طمس الهوية الثقافية :

الثقافية منع معاقبة الأجناس لعام 1948 لم تنص على ضرورة تجريم كل المحاولات الهادفة إلى طمس الهوية الثقافية لجماعة معينة كمحاولة للقضاء على المبادئ و المكونات التي تشكل الوعاء الحضاري لها، من خلال استهداف القضاء على لغة الجماعة أو ديانتها أو جميع معتقدات و العادات التي تشكل الإرث التاريخي لتواجدها و استمرارها .

سابعا: أسلوب العقاب على جريمة إبادة الجنس البشري و القضاء المختص بهذه الجريمة:

نصت المادة السادسة من الثقافية منع إبادة الجنس البشري على ضرورة التزام الدول الأطراف بالإجراءات التشريعية اللازمة التي تقر العقوبات الجنائية الكفيلة بجمع كل من يرتكب جريمة إبادة الجنس البشري²، أما بالنسبة للنظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد نصت المادة 21 على ضرورة إعطاء الأولوية لمبدأ القانون الدولي و قواعده بما في ذلك القوات المقررة في القانون الدولي في المنازعات المسلحة ثم المبادئ العامة للقانون التي تستخلصها المحكمة من القوانين الوطنية، و النظم القانونية في العالم.

1- منتصر سعيد حمودة، القانون الدولي الإنسان مع الإشارة إلى أهم مبادئه في الفقه الإنساني، دار الفكر الجماعي

الإسكندرية، 2003، ص 205

2- نصري عمار، النظام القانوني محكمة التالية الدولية التامة منكرة مكة شبل شهادة الماستر حقوق. تخصصها قانون الجنائي ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014 2013 ، ص 51،

المطلب الثاني: البنيان القانوني لجريمة الإبادة الجماعية

يلزم لقيام جريمة الإبادة الجماعية توافر وقيام أركان أساسية و التي ستدرسها فيما

الفرع الأول: الركن المادي

الركن المادي لأية جريمة، يتمثل في الماديات المحسوسة في العالم الخارجي وفقا لما حدده نص التجريم، كما أن النشاط و الملوك الذي يشكل الركن المادي هو الذي يصيب بالضرر أو يعرض للخطر الحقوق و المصالح الجديرة بالحماية و بالتالي يترتب عنه المساس باستقرار و أمن المجتمع داخليا كان أم دوليا

و الركن المادي لأية جريمة دولية يوجه عام، لا يختلف عنه في الجريمة الداخلية من حيث كونه ضروريا لقيام الجريمة، إذ لا يمكن تصور قيام أي جريمة على مجرد الأفكار أو النوايا أو البواعث التي لا تتخذ شكل النشاط المادي الملموس الذي ينص على تجريمه قانون معين¹.

وبعد السلوك الإجرامي العنصر الحاكم النظرية الجريمة في ركنها المادي، و يعرف بأنه ذلك النشاط المادي الخارجي الذي يصدر عن الجاني أيا كانت الصورة التي يتخذها ايجابيا أو سلبيا، و يحدث أثرا في العالم الخارجي على النحو الذي يجرمه المشرع².

ومنه فان الركن المادي الجريمة الإبادة الجماعية يتمثل أيضا في النشاط أو السلوك الخارجي الذي ينص القانون على تحريمه ومعاقبة مرتكبيه، و يستوي في هذا أن يكون السلوك ايجابيا أو سلبيا، بشرط أن يؤدي هذا السلوك النتيجة إجرامية مرئية عليه، وأن يربط بين الملوك والنتيجة علاقة سببية بحيث تكون النتيجة بسبب هذا السلوك ، والأخير سببا لتلك النتيجة، و سوف تقصر دراستنا على السلوك الذي يؤدي لقيام الركن المادي في الجريمة، و الأفعال التي

1- أحمد محمد عبد اللطيف مدائح، المحكمة الجنائية الدولية . نشأتها ونظامها الأساسي، الهيئة المصرية العامة للنقابة القاهرة 2013، ص420.

2- محمد عيد غريب، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الاول، 1994 ، ص 460

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

تشكل السلوك الإجرامي لجريمة الإبادة الجماعية متعددة وفقا لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية،¹

وتنص الديباجة الخاصة بهذا الأخير - نظام روما - على أنه : لا يسأل الشخص جنائيا على ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، و لا يكون عرضة للعقاب على هذه الجريمة إلا إذا تحققت الأركان المادية للجريمة .²

وقد وضعت الاتفاقية السلوك الإجرامي فتتصت على ذلك المادة السادسة) بالقول : و أن الإبادة الجماعية تمثل أيا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو النية أو عنصرية بصفتها هذه»³.

وسندرس هذه الأفعال كالتالي :

أولا : قتل أفراد الجماعة

تمثل هذه الصورة الوسيلة المباشرة التي يستخدمها الجاني أو الجناة بقصد إبادة الجماعة محل الاعتداء ، و يقصد هنا بالقتل القتل العمدي ، و يشكل الفعل في هذه الصورة أبتشع و أخطر صور الركن المادي الجريمة الإبادة الجماعية، و يتساوى في ذلك القتل بوسائل مباشرة، أو التصيب بأية طريقة في موت أفراد الجماعة، و بذلك يكون النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (المادة السادسة منه) و من قبله اتفاقية منع و معاقبة جريمة الإبادة الجماعية (المادة الثانية منها) د جرما السلوك الإيجابي في قتل أفراد الجماعة المتمثل في أفعال القتل

1- أحمد محمد عبد اللطيف صالح، المرجع السابق، ص421

2- خالد مصطفى فهمي، المحكمة الجنائية الدولية ، النظام الأساسي للمحكمة و المحاكمات السابقة، والجرائم التي تختص

المحكمة بنظرها ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011 ، ص240

3- الجماعة القومية :مجموعة من الأفراد تتحد هويتهم المشتركة بجنسية بلد معين أو بأصل قومي مشترك.

الجماعة الاثنية : مجموعة من الأفراد تتحد هويتهم بتقاليد ثقافية مشتركة أو لغة أو تارث مشترك.

الجماعة العنصرية : مجموعة من الأفراد تتحد هويتهم بالصفات الجسدية.

الجماعة الدينية :مجموعة من الأفراد تتحد هويتهم بعقيدة دينية أو معتقدات أو مذاهب مشتركة.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

المختلفة المتعارف عليها في النظم القانونية الداخلية، و جرما كذلك السلوك السلبي الذي يؤدي إلى نفس النتيجة مثل : الامتناع عن تقديم الغذاء أو الدواء الأفراد الجماعة يقصد القضاء عليها.

ولا يشترط القيام جريمة الإبادة الجماعية أن يقع القتل على جميع أفراد الجماعة المقصودة، و إنما يكفي أن يقع هذا القتل على بعض أفرادها، إذ يكفي لقيام الجريمة تحت هذه الصورة، أن يقوم الجاني يقتل شخص أو أكثر، من المنتمين إلى جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية معينة.

ووفقا لما جاء في نصوص أركان الجرائم التي وضعتها اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية، تتحقق جريمة الإبادة الجماعية عندما يقوم الجاني بقتل شخص واحد أو أكثر من أفراد الجماعة ما دامت الأركان الأخرى قد توافرت.¹

ثانيا : إلحاق ضرر عقلي جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة

تعد هذه الأفعال الصورة الثانية من صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية وفقا لما نصت عليه المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، و المستوحاة من المادة الثانية من إتفاقية منع و معاقبة الإبادة الجماعية لعام 1948، و يعد الملوك في هذه الصورة أقل جسامة منه في الصورة الأولى، و في إلحاق ضرر جسدي أو علي جميع أفراد الجماعة كإصابتهم بعاهات مستديمة، أو بالجنون و العته بشكل يؤدي إلى فقدان منفعة أي عضو أو أكثر من أعضاء الجسم، و يقترض الملوك في هذه الصورة أن يكون الاعتداء المرتكب ضد السلامة الجسدية أو العقلية لأفراد الجماعة جسيما، لان جسامة الاعتداء هي التي يكون من شأنها إهلاك الجماعة كليا أو جزئيا، بطريق غير مباشر و تتمثل أفعال السلوك

1-ضاري خليل محمود و آخر، المحكمة الجنائية الدولية ، هيمنة القانون أمام قانون الهيمنة، منشأة المعارف،الإسكندرية، 2008، ص100- 101.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

في هذه الصورة من الجريمة في أعمال التعذيب أو الاغتصاب أو العنف الجنسي أو غيرها من أنواع المعاملة اللاإنسانية أو المهينة بالشكل الذي يترتب عليه إلحاق أذى بدني أو معنوي جسيم الشخص أو أكثر من المنتمين إلى جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية معينة.¹

يلزم أيضا أن تصدر هذه الأفعال في سياق تمط سلوك مماثل موجه ضد أفراد هذه الجماعة، أو أن يكون من شأن هذه الأفعال أن تؤدي في حد ذاتها إلى إهلاك هذه الجماعة، و يلاحظ أن الضرر البدني أو النفسي الجسيم الذي أصاب أعضاء الجماعة لا يشترط أن يكون دائما، أي يمكن أن يكون هذا الطرف قابلا للشفاء.²

ثالثا : إخضاع الجماعة عمدا الأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا:

يشترك هذا الفعل مع سابقه في انه إبادة بطيئة للجماعة لأنها لا تتخذ صورة القتل أو الإيذاء الجسيم و إنما تهدف إلى إخضاع الجماعة إلى ظروف معيشية قاسية من شأنها القضاء عليها ببطء، و من الأفعال التي تمثل هذه الصورة على سبيل المثال: حرمان أفراد الجماعة من الغذاء اللازم للقاء أو الخدمات الضرورية الطبية المعالجة المرضى أو الطرد المنظم من المنازل، أو تكليف أعضاء الجماعة بأعمال شاقة مصحوبة بعدم توفير الغذاء و الرعاية الصحية اللازمين...، و يلزم أن تتم الأفعال في هذه الصورة في سياق تمط سلوك مماثل واضح موجه ضد أفراد الجماعة أو أن يكون من شأن إتيان هذه الأفعال أن تؤدي في حد ذاتها لإهلاك هاته الجماعة.³

وقد شهدت حرب البوسنة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين عديد من التجاوزات التي تندرج في هذا الإطار، وحسب تقرير وكالة غوت" للاجئين التابعين للأمم

1- محمد عادل السعيد، التطهير العرقي، دراسة في القانون والقانون الجنائي المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، ص287.

2- محمد عادل السعيد، المرجع نفسه، ص 287-288.

3- أحمد محمد عبد اللطيف صالح، المرجع السابق، ص423

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

المتحدة ورد فيه أن 380 ألف شخص من مسلمي البوسنة تعرضوا لخطر المجاعة والأمراض المستوطنة بشكل كبير في مدينة "سيراييو عاصمة البوسنة، و خصوصا المدن المحاصرة ولا بد أن يكون فرض أحوال معيشية مملكة على أفراد الجماعة ضمن سلوك منظم واضح هدفه القضاء على الجماعة.¹

رابعا : فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة :

تسمى هذه الصورة من صور الركن المادي الإبادة الجماعية البيولوجية، بهدف إعاقة تكاثر وازدياد أعضاء الجماعة، منها على سبيل المثال لا الحصر: قطع الأعضاء التناسلية لرجال الجماعة أو القضاء على خصوبة هؤلاء الرجال أو تطعيم نساءهم عقاقير تفقدن القدرة على الحمل أو إجبارهن على الإجهاض في حالة الحمل أو الفصل بين الرجال والنساء أو الحرمان من الزواج، و يشكل هذا السلوك نوعا من الإبادة البطيئة على مدار عدة سنوات ينتج عنه تلقائيا انقراض أفراد الجماعة المستهدفة،² و يلزم لقيام جريمة الإبادة تحت هذه الصورة أن يقوم الجاني باتخاذ تدابير لهدف منع الإنجاب ضد شخص أو أكثر من المنتمين لجماعة قومية أو النية أو عرقية معينة لهدف إهلاكها كليا أو جزئيا بصفقتها هذه، و يلزم أن يصدر هذا التصرف في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد هذه الجماعة أو أن يكون من شأن اتخاذ هذه التدابير أن تحدث في حد ذاتها إهلاك هذه الجماعة.³

1-فتاش بوزكري ، النظام الدولي الجديد على ضوء أحداث المحكمة الجنائية الدولية ، كلية الحقوق ، الرباط، المغرب،ص 178.

2-على عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي ، أهم الجرائم الدولية الجنائية، جامعة الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001 ، ص 129-130.

3-نص على هذا الشرط ضمن الأحكام التكميلية لنظام المحكمة الجنائية الدولية وهو شرط متكرر في كل صور) الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية.

خامسا : نقل أفراد الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى

تتحقق هذه الصورة من السلوك بقيام الجاني أو الجناة بنقل أطفال الجماعة المراد إبادتها أو أحد أطفالها إلى جماعة أخرى لفصلهم تماما عن جماعتهم الأصلية و ذلك عن طريق القوة، أو التهديد باستعمال القوة، أو بأية وسيلة أخرى تعتم إرادة المجني عليهم أو نقدها، كاستعمال الغش أو الإكراه ضد هؤلاء الذين لا يتجاوز عمرهم 18 سنة، ويستوي في هذا أن تكون الجماعة الأخرى المراد نقل الأطفال إليها داخل تقس الدولة أو خارجها، و لا ينفي الجريمة أن تكون الأحوال المعيشية للجماعة الأخرى أفضل بكثير منها في الجماعة التي ينتمي هؤلاء الأطفال إليها ، طالما أن الجناة يقصون من عملية النقل إهلاك الجماعة التي يتم منها نقل الأطفال كليا أو جزئيا، نظرا لأن هذا ينتج عنه القضاء على ظاهرة تعاقب الأجيال بين الجماعة و منع الكتاب هؤلاء الأطفال للغة و الدين و عادات جماعاتهم.¹

هذه هي الأفعال التي تشكل صور الركن المادي لجريمة الإبادة الجماعية والتي أوردتها المادة السادسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على سبيل الحصر، و يلاحظ أن جريمة الإبادة تتحقق بمجرد ارتكاب أحد الأفعال التي تشكل الصور الخمس السابقة، ما دام قد توافر لدى الجاني أو الجناة أثناء ارتكاب الفعل نية إبادة الجماعة محل الاعتداء حتى ولو لم تتحقق الإبادة بالفعل كليا أو جزئيا، و يشترط أن يصدر السلوك الإجرامي المكون الجريمة الإبادة الجماعية في أي من صورة السابقة، في سياق نمط سلوك مماثل واضح موجه ضد الجماعة أو أن يكون من شأن هذا السلوك أن يحدث بحد ذاته هذا الإهلاك .²

و يسأل الجاني الذي ارتكب أحد أفعال الإبادة الجماعية، سواء أكان قد ارتكبه وحده أو مع غيره، بوصفه فاعلا أو شريكا، ويستوي في هذا أن تكون الجريمة قد تحققت في صورتها التامة

1- ماجد عادل، المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001 ، ص 145.

2- على عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 131

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

أو وقفت عند حد الشروع. و يعاقب على التحريض المباشر و العلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية و لو لم يترتب عليه ذلك الأثر ، و لا يشترط أن تتوافر صفة خاصة في مرتكب هذه الجريمة ، إذ يمكن أن يكون الجاني في هذه الجريمة زعيما سياسيا أو قائدا عسكريا أو موظفا عاما أو أي فرد عادي، كذلك يمكن أن ترتكب هذه الجريمة في زمن المسلم أو في زمن الحرب كما يمكن ارتكابها خلال نزاع مسلح دولي أو نزاع مسلح داخلي¹.

الفرع الثاني: الركن المعنوي

الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية جميعها من الجرائم العمدية و هذا ما نصت عليه المادة (30) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، حيث قررت أنه ؛ ما لم ينص على غير ذلك ، لا يحال الشخص جنائيا عن ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، ولا يكون عرضة للعقاب على هذه الجريمة إلا إذا تحققت الأركان المادية مع توافر القصد و العلم.

لأغراض هذه المادة ، يتوافر القصد لدى الشخص عندما يقصد هذا الشخص فيما يتعلق بالنتيجة، التسبب في تلك النتيجة، أو يدرك أنها تحدث في إطار المسار العادي للأحداث،..".

و في حقيقة الأمر أن تعبير القصد و العلم الواردين في النص السابق ، يجب أن يتحدد مدلولهما على ضوء المدلول السائد للقصد الجنائي على النحو الوارد في التشريعات الجنائية الوطنية، و هو علم الجاني بعناصر الجريمة، و اتجاه أرادته نحو تحقيق هذه العناصر أو القبول بها².

1-سكاكني بأية، العدالة الجنائية و دورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، طبعة 2004 ، ص 63-64 .
2-بلخيري حسينة، المسؤولية الدولية لرئيس الدولة، على ضوء جدلية القانون الدولي العام و القانون الدولي الجنائي، دار الهدى ، عين مليلة، طبعة 2006 ، ص146

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

و يفهم من هذا أن تعبيرى القصد و العلم كما جاء في النص السابق هما عنصرا العلم و الإرادة القائم عليهما القصد الجنائي .

ويشكل الركن المعنوي ركنا أساسيا لقيام و ثبوت جريمة الإبادة الجماعية ، فمن ناحية يجب أن يتوافر القصد العام لدى مرتكب أي من الأفعال المكونة للركن المادي في الجريمة على نحو ما سبق، فيجب أن يعلم مرتكب الجريمة أن ملوكه ينطوي على قتله

و يعبر هذا الركن بصفة عامة عن النشاط الذهني للجاني فيتجاوز المظاهر المادية الملموسة إلى استخدام العقل في الكبير و النية للقيام بالجريمة ، فهو ليس أداة لارتكاب الجريمة فقط و لكن له إرادة إجرامية جعلته يخرج هذا النشاط بتوافق ذهني نفسي إرادي لارتكاب الجريمة، كما يعبر الركن المنوي في جريمة الإبادة الجماعية عن نية الإضرار بالغير في إطار المجتمع الدولي، و هو ركن محتوي خاص سواء حدثت الإبادة كليا أو جزئيا و هو المقصود بعبارة المرتكبة على قصد التدمير.¹

فالغرض من وراء فعل الإبادة دور القضاء على النظام القومي أو الاتني أو العنصري أو الديني لمجموعة معينة، إذ أن طبيعة القات البشرية التي تستهدفها الجريمة هي التي تميز بين تلك الجريمة و غيرها من الجرائم.²

و يدل على القصد الخاص العناصر الواقعية من حجم و اتساع نطاق و بشاعة الفعل و اتصال الأفعال بقصد تدمير و إهلاك المجموعة البشرية بوصفها كيانا اجتماعيا متميزا عن بقية الجماعات الأخرى،³

1- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، المفهوم و المصادر ، دار هومة، طبعة 2005 ، ص101

2- سمعان بطرس فرج الله، الجرائم ضد الإنسانية و إبادة الجنس و جرائم الحرب و تطور مفاهيمها، إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2000 ، ص430

3- حسنين إبراهيم عبيد، الجريمة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978 ، ص 122-123.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

و هذا القصد الخاص هو الذي يميز جريمة الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم، التي يكفي فيها القصد العام ، و قد عرفت محكمة رواندا القصد الخاص بأنه نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة تنتمي إلى أمة أو عرق أو عنصر أو ديانة معينة

و يستدل على توافر الركن المعنوي في جرائم الإبادة الجماعية من نية الإبادة الجماعية سواء حدثت كلياً أو جزئياً من أركان الجرائم التي وضعها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و السابق الإشارة إليها، والقصد منها هنا يمكن أن يكون متعلق بالسلوك و أيضاً متعلق بالنتيجة، والقصد هنا قصد خاص وهر نية الإبادة الجماعية

وأكدت ديباجة نظام روما الأساسي على الركن المعنوي ، و أنه يجب توافر القصد والعلم ، وإذا لم ترد إشارة في الأركان إلى ركن معنوي لأي سلوك أو نتيجة أو طرف معين، و يفهم من ذلك أن الركن المعنوي ذا الصلة أبي القصد أو العلم أو كليهما يمكن أن يستدل على وجود القصد والعلم من الوقائع والظروف ذات الصلة، و فيما يتعلق بالأركان المعنوية المتصلة بالأركان التي تنطوي على حكم للقيمة مثل تلك التي تستخدم فيها مصطلحات - الإنسانية أو الشديدة ، فليس من الضروري أن يكون مرتكب الجريمة قد استوفي شخصياً حكماً للقيمة ، ما لم يشر إلى غير ذلك.¹

الفرع الثالث: الركن الدولي

تكتسب الجريمة بوجه عام الصفة الدولية إذا وقعت بناءً على خطة معدة من جانب دولة ما ضد دولة أخرى، أو تشجيع أحد الناس العاديين من جانب السلطة الحاكمة في هذه الدولة، أو إذا كانت تمس مصالح أساسية للمجتمع الدولي، أو تضر بأمن و سلامة مرفق دولي حيوي، أو إذا كان الجناة ينتمون بجنسياتهم لأكثر من دولة، أو هروبهم لدولة أخرى غير الدولة

1-خالد مصطفى فهمي، المرجع السابق، ص246-247.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

التي وقعت الجريمة فيها، أو وقوعها ضد أشخاص ذوي حماية دولية¹، غير أن جريمة الإبادة الجماعية، خاصة تكتب هذه الصفة الدولية أيضا إذا وقت من الطبقة الحاكمة أو من أحد من الناس ضد جماعة قومية أو اثنية أو عرقية أو دينية داخل حدود نفس الدولة لرعاياها لم تعد سلطة مطلقة لهذه الدولة تمارسها بلا قيود، لأنها أي معاملة صارت مسألة دولة في زمن الحرب أو المسلم علما بنصوص منع و معاقبة إبادة الأجناس لعام 1948 و بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي نصت على عقوبات رادعة وواضحة و محددة.²

المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها جريمة الإبادة الجماعية

أثارت دراسة الإبادة الجماعية في إطار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بعض الإشكالات والانتقادات من طرف الفقهاء وهو ما سيتم بيانه .

الفرع الأول: حصر تعريف الجريمة في ما يصعب تطبيقه على عدد من حالات القتل الجماعي

رغم أن نص المادة السادسة من النظام الأساسي تم اعتماده في مؤتمر روما بتأييد واسع النطاق العميق النص عليه في الثقافية منع جريمة إبادة الأجناس و المعاقبة عليها سنة 1948، فان ذلك لم يحل دون اجترار الانتقاد ذاته الذي وجه المادة الثانية) من اتفاقية 1948.

و الملاحظ أنه لدي دراسته هذه الجريمة وتحليلها و تبيان أركانها لا سيما الركن المادي، فان المادة السادسة) حصرت الأفعال التي تشكل جرائم الإبادة الجماعية واشترطت أن توجه أفعال الإبادة ضد جماعة وطنية أو اثنية أو عرقية أو دينية، مما يصعب معه تطبيق وصف

1-محمد عبد المنعم عبد الخالق، الجرائم الدولية، دراسة تحليلية للجرائم ضد الإنسانية و السلام و جرائم الحرب، دار .النهضة المصرية، القاهرة، 1989 ، ص 325.

2-نصري عمار، المرجع السابق، ص66

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

جريمة الإبادة على عدد كبير من حالات القتل الجماعي و يرجع ذلك لعدم إدماج الجماعات الإجتماعية و السياسية في التعريف.¹

و برى "مورو بوليتي Mauro Politi أن المسائل المنارة بشأن نقائص القافية الإبادة تعد مشروعة، و شفق مع ضرورة تحديث تعريف الجريمة و تجليته، و يعتقد أنه يجب مد يد الحماية إلى الجماعات الاجتماعية و السياسية كما تم اقتراحه من قبل.²

و حصر مفهوم الإبادة في القضاء على أربعة أصناف من الجماعات فقط انعكس في أول محاكمة عن جريمة الإبادة في المحكمة الخاصة برواندا إذ ورد فيها أن محرري اتفاقية 1948 كانوا يقصدون من التعريف تطبيقه على كل جريمة دائمة و مستقرة .

و يرى الأستاذ "شباباس Shabas " في تقييمه التصنيف (المادة السادسة من أن المصطلحات الأربع التي أطلقت على الجماعات في حد ذاتها، تعد صعوبة التعريف فضلا عن أن المعنى العرقي لبعض المفاهيم مثل الجماعات العرقية قد تغيرت تغيرا معتبرا كما كانت عليه في سنة 1948.³

الفرع الثاني : القصد الخاص في جريمة الإبادة الجماعية :

تتميز جريمة الإبادة الجماعية عن غيرها من الجرائم يقصدها الخاص Specialis Dolus المتمثل في الإهلاك الكلي الذي تنقسم إلى جسدي و بيولوجي و قافي.

1- واسع حورية، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، دراسة تحليلية تقييمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003-2004 ، ص 13

2- لوصيف سهام و بن يمينة أمال الياسمين ، الجرائم التي تختص فيها المحكمة الجنائية الدولية، دراسة لنيل الشهادة العليا للقضاء ، الدفعة 16 ، 2005-2008 ، ، ص 18 .

3- سويسي محمد الصغير ، جريمة الإبادة الجماعية دوافعها و أشكالها، مجلة دفاثر السياسة و القانون ، العدد السادس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012 ، ص212

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

وعليه فان انتقاء نية الإهلاك الكلي أو الجزئي ينبغي توفر عنصر الجريمة المعنوي ويجردها من وصف الإبادة الجماعية مهما بلغت جسامتها.

و الإشكال المطروح هنا هو البحث في طبيعة نية الجاني و تحديد معاييرها ذلك أنه غالبا ما لا يتوفر الدليل الكتابي على نية الإهلاك لدى منقدي السياسات و الأوامر العليا¹.

و مثال ذلك أن المحكمة الجنائية الدولية المؤقة ليوغسلافيا السابقة برأت غوران جليتسيشي " Goran Jelisit" من تهمة الإبادة الجماعية لعدم توفر الأدلة التي تثبت نية الإهلاك وصفة الأفعال المدعي عليها بأنها جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية.²

الفرع الثالث : نماذج لجرائم الإبادة الجماعية

في يوغسلافيا وفي مدينة هامبارين المسلمة تم إبادة ألف شخص في الفترة من 25 - 23 مايو 1992، وفي الفترة من 26-28 مايو 1992 تعرض خمسة آلاف شخص من قرية كوزارك المسلمة إلى الإعدام بلا محاكمة، وفي مدينة فيشكراد قام الصرب بقصف المدينة بالمدافع ثم ذبح أئمة المساجد والتمثيل بجثثهم وقتل 400 مسلما.

أما مدينة سراييفو فقد بلغ معدل القتل اليومي بها 40 ضحية يوميا ووصل عدد القتلى بها في الفترة من 1992/04/05 حتى 1992/06/23 أربعين ألف (40000) قتيلا منهم ثلاثين ألف (30000) قتيلا قتلوا يشكل مجازر جماعية و ذبحوا ومثل بجثثهم،³

وفي فلسطين ارتكبت السلطات الإسرائيلية عمليات إبادة جماعية للشعب الفلسطيني منها على سبيل المثال لا الحصر مذبحه بلدة الشيخ في 31 ديسمبر 1947، وقتل 600 من الرجال

1- محمود صلاح العملية الجريمة الشتوية، دراسة مقارنة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ، 2002، ص 69-70

2- قيذا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية ، نحو العدالة الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 145-147.

3- زياد ربيع، جرائم الإبادة الجماعية، مجلة الدراسات دولية، تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد ، التاسع والخمسين، جامعة بغداد، 2014، ص 122-123 .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

والنساء والتمثيل بجثهم ومذبحة قرية سعسع في الجليل في 14 فبراير 1948 ونسف 20 منزلا على مكانه الفلسطينيين المحتمين بداخلها، مذبحة دير ياسين في 10 أبريل 1948 التي إستشهدا فيها قرابة 360 شهيدا، ومذبحة قرية أبوشوشة في 14 مايو 1948، واستشهد 50 فلسطينيا، ومذبحة اللد في 11 يوليو 1948، واستشهد 426 فلسطينيا ، ومذبحة صبرا وشيلا من 1618 ديسمبر 1982 والتي استمرت 36 ساعة بقيادة أرييل شارون واستشهد فيها 3500 فلسطينيا، ومذبحة المسجد الأقصى في 18 أكتوبر 1990 ، واستشهد 21 فلسطينيا، ومذبحة الحرم الإبراهيمي في 25 أبريل 1994 واستشهد 35 فلسطينيا.

أما في جنوب لبنان قد ارتكبت إسرائيل مذبحة قانا في 18 افريل 1996 حيث أطلقت إسرائيل مدفعتها الثقيلة على مجمع القوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان، الذي كان يحتمي به مئات الأشخاص من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين وكانت الحصيلة 160 شهيدا¹.

ومن أشهر النماذج للإبادة الجماعية و التطهير العرقي مذابح الأرمن ، لا يزال ما تعرض له الأرمن في تركيا مطلع القرن الماضي مع بداية انهيار الإمبراطورية العثمانية، محل جدل واسع، ويطلق الأرمن على عمليات القتل التي تعرضوا لها آنذاك وصف الإبادة الجماعية في حين ترفض تركيا هذا الوصف وترفض تركيا حتى الآن الاعتراف بأن المجازر التي راح ضحيته 1.5 مليون شخص كانت عملية تصفية ممنهجة نفذتها السلطة العثمانية، كما ترفض وصفها بالإبادة، و تؤكد تركيا أن عدد الأرمن الذين قضوا في تلك الفترة حقهم يقارب نصف المليون، و أنهم ماتوا نتيجة للجوع أو في معارك وفقوا فيها مع روسيا عدوة السلطة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

وهناك تاريخ طويل لإنكار الأتراك لمذابح الأرمن، سواء قبل أو يعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923. و في حال اعترفت تركيا بأنها ارتكبت مذابح سيكون لزاما عليها صرف

1- واسع حورية المرجع السابق ص 150

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

تعويضات بالأراضي في شرق تركيا للأرمن، إلى جانب التعويضات المادية ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون هناك تواصل بين حدود أرمينيا وبعض الأراضي التركية في شمال العراق وفي الشرق وهذا بالطبع سيهدد الأراضي التركية¹.

أيضا الهولوكوست محرقة اليهود" يرى أصحاب الأسطورة الهولوكوست بأن التازيين قاموا بإبادة اليهود في أوروبا الشرقية خلال الحلاب العالمية الثانية بواسطة أفران غاز كبيرة، و تم حرق و إبادة نحو 6 ملايين يهودي، إلا أن الادعاء لا يستند على أي دليل، فيما يرى بعض المؤرخين أن الهولوكوست كانت حملة منظمة على نطاق واسع استهدفت من تم اعتبارهم دون البشر في أوروبا التي كانت تحت الهيمنة النازية، و قد أرسلوا أما إلى معسكرات العمل أو معسكرات الإبادة و هناك أرقام عليها الكثير من الجدل و شي من 5 إلى 7 ملايين يهودي منهم 3 ملايين في بولندا وحدها.²

ورغم استخدام الإبادة النازية لليهود أوروبا بين مبررات أخرى لإقامة دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني، فهي جريمة لا يقلل من بشاعتها عند أقل من الضحايا، فالعدد دائما مسألة خلافية غير محسومة لصعوبة الوصول للأعداد الحقيقية، كما لا يقلل من بشاعة الجريمة أنها لم تكن موجودة لليهود فقط، أو توعية الوسائل المستخدمة في القتل بالغاز أو بالحرق أو رميا بالرصاص أو بالغازات الجوية، أو ترك الأسري للجوع و العطش في معتقلات تفتقد جميع الخدمات الصحية مما أدى لتلك الأوبئة بهم. مجزرة هيروشيما و نجازاكي : في شهر أغسطس 1945 و مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مدينتي هيروشيما و نجازاكي اليابانيتين بالقنابل النووية، هذه العملية جاءت

1- أحمد سكندري ، و محمد ناصر بوغزالة ، القانون الدولي، الجزء الأول المدخل و المعاهدات الدولية، مطبعة .

الكاظمة، طبعة 1997 ،ص 207.

2- : .زياد ربيع المرجع السابق، ص 12

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

نتيجة لرفض رئيس الوزراء الياباني تنفيذ إعلان مؤتمر بوستدام الذي يشير إلى إعلان اليابان استلامها بشكل كامل دون أي شرط.¹

قام الرئيس الأمريكي هاري ترومان بإصدار أمر بإلقاء قنبلتين نوويتين على مدينتي هيروشيما و نجازاكي لإجبار اليابان على قبول شروط المؤتمر، تسببت القنبلتان في مقتل 140 ألف شخص في مدينة هيروشيما و 80 ألف شخص في مدينة نجازاكي، نصف هؤلاء ماتوا نتيجة لحظة الانفجار، فيما مات 20 % منهم نتيجة تأثرهم بالجروح والحروق والصدمات المختلفة، أما الباقي الضحايا ماتوا نتيجة التسسم الإشعاعي و ظهور السرطانات المختلفة و بالفعل أعلنت اليابان أعلامها بشكل تام بعد القنبلة الثانية على نجازاكي لنتهي الحرب العالمية في منطقة المحيط الهادي بشكل رسمي.²

مذابح سيفو ؛ شفت القوات العثمانية سلسلة من العمليات الحربية بمساعدة مجموعات مسلحة شبه نظامية كردية استهدفت الآشوريين و الكلدان و السريان في مناطق شرق تركيا و شمال غرب إيران، قتل في هذه العمليات مئات الآلاف من الآشوريين، كما ترح العديد من مناطقهم، يقدر الباحثون العدد الكلي للضحايا بنحو 250-500 ألف قتيل³ نتيجة عدم وجود كيان سياسي يمثل الآشوريين في المحافل الدولية فإن هذه المجازر لم تحط بنفس الاهتمام الدولي الذي نالته مذابح الأرمن، تسمية هذه المجازر باسم "سيفو" و الذي يعني في اللغة السريانية "السيف" جابت كرمز للطريقة التي تم قتل بها غالبية الآشوريين المسيحيين جدير بالذكر أن مجازر الأرمن و الآشوريين و نزوح غالبيتهم إلى مناطق مجاورة ساهم في تقليص عند المسيحيين في تركيا من 33 % إلى نحو 1.0 %⁴.

1- عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي ، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى ، 1987 ، ص242

2- عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص386

3- عبد الوهاب حومد، المرجع السابق، ص243

4- عبد الفتاح بيومي حجازي ، المرجع السابق ، ص387

المبحث الثاني : الجرائم ضد الإنسانية Les crimnes contre huinamite

اهتم المجتمع الدولي ويصفة خاصة عقب نهاية الحرب العالمية الثانية (1945-1949) بالإنسانية و أعطى لها الحقوق والحريات التي نصت عليها العديد من المواثيق و الإعلانات و القرارات و الاتفاقيات الدولية المختلفة، و كان لزاما لذلك من وجود حماية جنائية دولية لهذه الحقوق والحريات ، لذا فقد تم تجريم الاعتداءات الجسيمة ضد حياة الإنسان وحرياته، و ثقافته و دينه و قوميته، و من هنا لمع في سماء القانون الجنائي الدولي مصطلح الجرائم ضد الإنسانية، التي تعد و بحق واحدة من أشد الجرائم الدولية خطورة، نظرا لما تنطوي عليه من انتهاك صارخ لكل القوانين و الأعراف الإنسانية، لذلك فقد تم النص عليها باعتبارها إحدى الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، حتى يتمكن المجتمع الدولي من مسالة و عقاب مرتكبيها .

و نظرا لما طرأ على مفهوم الجرائم ضد الإنسانية من تطور إلى أن استقر التعريف الذي أخذ به النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أذهان واضعي هذا النظام، و ما ورد فيه من بيان للأفعال التي تشكل الركن المادي في هذه الجرائم فضلا عن باقي الشروط اللازمة لقيامها. و سنتناول هذا المبحث ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول : ماهية الجرائم ضد الإنسانية

المطلب الثاني : أركان الجرائم ضد الإنسانية

المطلب الثالث : الإشكالات التي تطرحها الجرائم ضد الإنسانية.

المطلب الأول : ماهية الجريمة ضد الإنسانية

إن مصطلح الجريمة ضد الإنسانية طير بعد الحرب العالمية الثانية¹، و إن كان يلاحظ أن فكرتها تمتد إلى عيا يعي حيث ظهرت في كتابات غروسيوس عندما تعرض لفكرة الحرب العقابية ضد الشعب الذي يقات من لحم الإنسان دون اعتبار التعاليم الله والمجتمع².

و مدرس التطور التاريخي للمصطلح و تعريفه ضمن المطالب التالي ذكرها :

الفرع الأول : تعريف الجريمة ضد الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية :

بعد الحرب العالمية الثانية ارتأى الحلفاء أهمية النظر في الجريمة ضد الإنسانية، و ذلك لما خلفته من اضطهاد و مآسي و انتهاكات يعجز عن وصفها

أولا : الجريمة ضد الإنسانية في ميثاق لندن (محكمة نورمبورغ):

في سنة 1945 تضمن ميثاق لندن في المادة 6/ج) مقاضاة المجرمين الذين يقترفون جرائم ضد الإنسانية، إذ نص على أن: "الجرائم ضد الإنسانية، تحديدا القتل عمدا و النفي و الأستعباد و الإبعاد و غير ذلك من الأعمال اللاانسانية التي ترتكب ضد السكان المدنيين قبل أو أثناء الحرب، أو أي أحكام تبني على أسس سياسية أو عنصرية أو دينية في تنفيذها أو فيما يتعلق بأي جريمة داخل نطاق اختصاص المحكمة ، سواء أكانت أم لم تكن مخالفة للقانون الداخلي للدولة التي وقعت بها مثل هذه الجرائم و الانتهاكات.

1- علي عبد القادر القهوجي ، المرجع السابق ،ص115

2- عبد الحميد خميس ،جرائم الحرب و العقاب عليها ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية الحقوق ،جامعة القاهرة، 1955 ، ص 19.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

وفيما يتعلق باختصاصات محكمة نورمبورغ قد اشترطت أن تكون كافة الجرائم ارتكبت على إثر أي جريمة النظر في مسؤولية مرتكبيها وقد تبنت محكمة نورمبورغ مبدأ المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الدولية¹.

ثانيا : الجريمة ضد الانسانية في لائحة طوكيو :

حيث تكرر النص عن هذه الجريمة في المادة 5ج) من لائحة طوكيو على أنه تعتبر الجرائم ضد الإنسانية كل من أفعال القتل العمد الإبادة والاسترقاق ، الإبعاد و الأفعال اللاإنسانية الأخرى المرتكبة قبل الحرب أو أثناءها، أو الاضطهاد الأسباب سياسية أو عرقية تنفيذا لأي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة أو بالارتباط بهذه الجريمة.²

ثالثا : الجريمة ضد الإنسانية في القانون رقم (10) لمجلس الرقابة على ألمانيا :

في تاريخ 1945 /12/20 أصدر الحلفاء القانون رقم (10) المجلس الرقابة على ألمانيا لمحكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية وقد اشتمل القانون على عدة مواد عرفت الجرائم ضد الإنسانية ، كما جاء في المادة 2) منه على أنها كل من: " الفضائع و الجرائم التي تضم بشكل غير حصري القتل العمد ، الاسترقاق والإبعاد السجن والتعذيب الاغتصاب ، أو الاضطهاد الأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، سواء كانت هذه الجرائم تشكل انتهاكا للقوانين الداخلية التي ارتكبت فيها أم لم تشكل ذلك.³

1- اتفاقية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلاندا الشمالية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية و حكومة جمهورية فرنسا و حكومة الاتحاد السوفياتي بشأن محاكمة و معاقبة مجرمي الحرب الكبار لدول الاتحاد الأوروبي ، ميثاق المحكمة الدولية العسكرية لنورمبورغ، 8 أوت 1945 .

2- سوسن تمر خان بكة ،الجرائم ضد الانسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ،منشورات .الحلي الحقوقية ،الطبعة الأولى ،بيروت ، 2006 ،ص5

3- عبد الواحد عثمان إسماعيل ، الجرائم ضد الإنسانية ، دراسة تاصيلية مقارنة تطبيقية مقدمة للحصول على ماجستير في العدالة الجنائية ،كلية الدراسات العليا ،جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2002 ، صفحة

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

رابعاً : الجريمة ضد الإنسانية في الاتفاقيات و القرارات الدولية :

كما نص ميثاق الأمم المتحدة على تيزد الجريمة ضد الإنسانية في المواد (1، 13، 55) ثم توات بعد ذلك المواثيق و المعاهدات الدولية التي تدعو إلى المعاقبة عليها.¹

كما أكدت على ذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11/12/1946 ومعاهدات السلع التي عقدت مسنة 1947 بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10/12/1948 و لجنة القانون الدولي التي صاغت مياد تو منور سنة 1950 حيث عرفت الجرائم ضد الإنسانية في (المبدأ السادس الفقرة ج) بأنها : القتل العمد الإبادة الأسترقاق الأبعاد و غيرها من الأفعال اللإنسانية الأخرى المزكية ضد أية مجموعة من السكان المدنيين أو الاضطهاد الأسباب سياسية ، عرقية أو دينية عندما ترتكب مثل هذه الأفعال أو تتم مثل هذه الاضطهادات تنفيذاً لجريمة ضد السلام أو جريمة حرب أو بالارتباط بهاتين الجريمتين.²

الفرع الثاني: التعريف الفقهي و القانوني للجرائم ضد الإنسانية

أولاً : التعريف الفقهي :

اذهب جانب من الفقه إلى تعريف الجرائم ضد الإنسانية بأنها : «الجرائم التي تنطوي على عنوان صارخ على إنسان معين أو جماعات إنسانية معينة لاعتبارات معينة»

و ذهب جانب آخر من الفقه إلى تعريف الجرائم ضد الإنسانية بأنها : «جريمة دولية من جرائم القانون العام تعتبر دولة ما مجرمة بمقتضاها إذا أضرت بحياة شخص أو مجموعة من الأشخاص الأبرياء أو بحريتهم أو بحقوقهم بسبب الجنس أو التعصب للوطن أو لأسباب

1- ميثاق الأمم المتحدة الصادر بمدينة سان فرانسيسكو، 26 جوان 1945، دخل حيز النفاذ في 24 أكتوبر 1945

2- عبد الواحد عثمان إسماعيل، المرجع السابق، ص 60

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

سياسية أو دينية أو إذا تجاوزت أضرارها في حالة ارتكابهم جريمة ما العقوبة المنصوص عليها.¹

بينما اتجه فقهاء القانون الدولي إلى تعريف الجرائم ضد الإنسانية بأنها : جريمة من جرائم القانون الدولي العام يتم ارتكابها ضد أفراد ينتمون إلى جنس واحد أو إلى دين واحد أو إلى قومية واحدة».

عرفها الفقيه ليمنك LEMKEN بأنها : « خطة منتظمة لأعمال كثيرة تهدف لهدم الأسس الاجتماعية الحياة جماعات وطنية بقصد القضاء على هذه الجماعات و ذلك بهدم النظم السياسية والاجتماعية و الثقافية و اللغة و المشاعر الوطنية و الدين و الكيان الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعات الوطنية والقضاء على الأمن الشخصي و الحرية الشخصية وصحة الأشخاص و كرامتهم و القضاء على حرية الأفراد المنتمين إلى هذه الجماعات.²

ثانيا: التعريف القانوني :

هذا و قد ظهرت فكرة الجرائم ضد الإنسانية لأول مرة وفقا لبعض الدراسات في عام 1915 م و ذلك عندما قام الأتراك بارتكاب عدة مذابح ضد الأرمن حيث قامت الدولة التركية بالإبادة المنهجية المتعمدة ضد جزء من سكانها المدنيين خارج نطاق الحرب.³

وقد أصدرت كل من بريطانيا و فرنسا و روسيا إعلانا مشتركا حول هذه المذابح في 24 مايو 1915 ، عبروا فيه عن هذه المذابح الجرائم ضد الإنسانية و نادوا بضرورة مساءلة الحكومة التركية عن تلك الجرائم بينما تعتبر الجرائم ضد الإنسانية لم يظهر في القانون الجنائي

1- ولد يوسف مولود ، المحكمة الجنائية الدولية بين قانون القوة و قوة القانون، دار الامل للطباعة و النشر، الجزائر، 2013، ص 24.

2- بوهارة رفيق، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام ،جامعة قسنطينة ، 2016 ، ص54.

3- سوسن تمرخان بكة، المرجع السابق، ص 57 .

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

الدولي إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث ابتكر هذا التعبير ليصف الفضائع التي ارتكبتها الألمان التازيون ضد المدنيين والتي لم يكن من الممكن آنذاك وصفها تحت وصف جرائم الحرب أو بصفتها انتهاكا للقواعد الأساسية للقانون الدولي بالمعنى الدقيق.

لذا كان من الطبيعي أن يتم إدراج هذه الجرائم في المادة السادسة فقرة ج) من النظام الأساسي لمحكمة نورمبورغ التي نصت على تعريف الجرائم ضد الإنسانية بأنها : « أفعال القتل العمد ، والإبادة و الاسترقاق، و الإبعاد، وغيرها من الأفعال اللاإنسانية الأخرى التي ترتكب ضد السكان المدنيين قبل الحرب أو أثناءها ، أو الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية حينما تكون هذه الاضطهادات مرتكبة تنفيذا لأية جريمة من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة أو ذات صلة بها سواء أكانت تلك الأفعال مجرمة أو غير مجرمة في القانون الداخلي للدولة التي وقعت فيها¹.

وقد ورد النص على الجرائم ضد الإنسانية في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث جاء بها: «أن من مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي توصلا لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية و تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و التشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الشين و لون أية تفرقة في ذلك بين الرجال و النساء².

- أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد توسع في تعريف الجرائم ضد الإنسانية عن باقي التعريفات التي وضعها الأنظمة السابقة عليه لهذه الجرائم فقد نصت (المادة 1/7) من هذا النظام على أن : « أي من الأفعال التالية يشكل جريمة ضد الإنسانية متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من المكان المتقين و عن علم بالهجوم:

1- بوهراوة رفيق ، المرجع السابق ،ص 25-26 .

2- زياد عيثاني ، المرجع السابق ، ص197.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

1- القتل العمد

2- الإبادة

3- الاسترقاق

4- إبعاد السكان أو النقل القمري للسكان.

5- السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية

للقانون الدولي 6

- التعذيب .¹

7- الاغتصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البغاء أو الحمل القسري أو التعقيم

القسري ، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة .

8- اضطهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو

قومية أو نية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة 3 من

المادة 7 أو لأسباب أخرى من المسلم عالميا بأن القانون الدولي لا يجيزها و ذلك فيما يتصل

بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة ، و بأي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة .²

9- الاختفاء القسري للأشخاص .

10- جريمة الفصل العنصري .

1- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 ، المادة

2 -Choukri kalfat la torture durant la guerre de liberation national article publié au journal « La
tibunele 07/02/2001

11- الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمدا في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.¹

المطلب الثاني : أركان الجرائم ضد الإنسانية

الجرائم ضد الإنسانية كغيرها من الجرائم الدولية يلزم لقيامها توافر ثلاثة اركان أساسية، تتمثل في الركن المادي و المعنوي و الدولي.

الفرع الأول : الركن المادي :

من خلال تحليل المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة يمكن استنتاج أن صور الركن المادي للجريمة ضد الإنسانية تتمثل في مجموعة من الأفعال أوردتها النص على سبيل الحصر، و يتمثل الركن المادي في السلوك أو النشاط ايجابيا أو سلبيا يجب أن يؤدي هذا السلوك إلى نتيجة إجرامية معينة، كما يجب أيضا أن تكون علاقة سببية بين هذا السلوك و تلك النتيجة أي أن يكون هذا السلوك سببا في حدوث تلك النتيجة، وقد تعددت صور الأفعال التي تشكل الركن المادي للجرائم ضد الإنسانية وفقا لما نصت عليه (المادة 1/7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و ذلك على النحو التالي²:

أولا : جريمة القتل العمدي

يلزم لقيام هذه الجريمة طبقا لوثيقة أركان الجرائم قيام مرتكب الجريمة بقتل شخص أو آخر كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان أو المدنيين، و أن يكون الجاني على علم بطبيعة سلوكه هذا أو كان لديه النية في أن يكون له هذه الطبيعة³.

1- علي يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2008، ص

2- علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 11

3- محمد يوسف علوان و محمد خليلي موسى، المرجع السابق، ص 230.

ثانيا: جريمة الإبادة :

تختلف الإبادة كإحدى الجرائم ضد الإنسانية عن جريمة الإبادة الواردة في (المادة السادسة) من نظام المحكمة، لأن الأولى ترتكب ضد أي مجموعة من السكان المدنيين ضمن هجوم واسع النطاق تنفيذا لسياسة معينة تنتهجها الدولة، و لذلك لا يشترط أن ترتكب هذه الجريمة في هذه الحالة ضد جماعة قوية أو عرقية أو دينية أو النية معينة، في حين بعد ذلك ضروريا لقيام جريمة الإبادة الجماعية طبقا للمادة السادسة من نظام المحكمة ، حيث أن الدافع لافتراق هذه الجريمة في الانتماء العرقي أو الديني أو القومي قصد إحلال الجماعة كليا أو جزئيا، و يشترط القيام هذه الجريمة توافر أركانها المتمثلة في قيام مرتكبها بقتل شخص أو أكثر لما في ذلك إجبار هذا الشخص على العيش في ظروف معيشية قاسية يكون من شأنها أن تؤدي إلى الهلاك الحتمي لجزء من مجموعة السكان المعنيين، و أن يكون سلوك المتهم قد جاء في سياق عملية القتل الجماعي لأفراد مجموعة من السكان المدنيين أو كان جزءا من هذه العملية و يجب أن يأتي هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين مع ضرورة علم الجاني بطبيعة سلوكه هذا أو كان لديه نية في أن يكون له هذه الطبيعة.¹

ثالثا : جريمة الاسترقاق :

لقد فسرت الفقرة 2 من (المادة 7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاسترقاق بأنه : « ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية أو هذه السلطات جميعا على شخص بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال ، و يلزم لقيام هذه الجريمة قيام مرتكبها بممارسة أي من السلطات المتعلقة بحق

1- عبد الفتاح بيومي حجازي، المرجع السابق، ص343

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

الملكية كالبيع أو الإعارة أو المقايضة أو أكثر أو حرمانهم من التمتع بحريتهم،¹ وأن يكون قد قام بسلوكه هذا كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين خصوصا إذا كانت هذه الممارسات تقع على الأطفال والنساء، و أن يكون الجاني على علم بطبيعة سلوكه هذا أو كان لديه النية في أن تكون له هذه الطبيعة، كما أن الصورة الأخرى للحرمان من الحرية المنصوص عليها في وثيقة أركان الجرائم تعكس بعض الصور الشائعة كاستبعاد الشخص بطرق أخرى حسب ما نص عليه في الاتفاقية التكميلية لإيصال الرق و تجارة الرقيق لعام 1956، و يتضمن هذا التصرف الاتجار بالأسماء و الأطفال²

رابعا : ترحيل السكان أو النقل القسري لهم :

وهو ما نصت عليه (المادة 27 - د)، قسرا لا تقتصر على القوة البدنية فقط ، حيث قد يشمل كذلك التهديد باستخدام الفقرة السيد الناشئ عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الحبس أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استعمال السلطة ضد هذا الشخص أو الأشخاص أو الاستفادة من بيئة قسرية . و يشترط لقيام هذه الجريمة توافر أركانها الواردة بوثيقة أركان الجرائم، و المتمثلة في قيام مرتكبيها بالترحيل أو التنقل القسري لشخص أو أكثر من المنطقة الموجودين بها بشكل قانوني إلى دولة أخرى أو مكان آخر بالطرد أو التهجير أو أي فعل آخر لا يقره القانون الدولي، و ذلك رغم علم الجاني بالظروف التي تؤكد قانونية وجود أفراد الجماعة في مكان تواجدهم و أن يكون الجاني على علم بطبيعة ملوكه هذا،³

1- محمد الشريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية نشأتها و نظامها الاساسي مع دراسة تاريخ لجان التحقيق الدولية .و

المحاكم الجنائية الدولية السابقة ، 2002 ، ص 161.

2- : محمد الشريف بسيوني، المرجع نفسه، ص67

3- : علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص120

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

خامسا : السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي:

نصت الفقرة 1هـ من المادة السابعة من نظام المحكمة على هذه الجريمة بوصفها من الجرائم ضد الإنسانية الداخلة في اختصاص المحكمة¹.

و يشترط القيام هذه الجريمة توافر أركانها الواردة بوثيقة أركان الجرائم و المتمثلة في قيام مرتكبها بسجن شخص أو أكثر أو حرمانهم من حريتهم بشكل تعسفي، في الشكل الذي يكون انتهاكا لقواعد القانون الدولي مع علمه بالظروف التي تثبت جسامة تصرفه هذا و عدم قانونيته، و مع ضرورة ارتكابه هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين و أن يكون الجاني على علم بطبيعة ملوكة ذا أو كان لديه النية في أن تكون لهذه الطبيعة².

سادسا : التعذيب :

لقد نصت الفقرة او من (المادة السابعة) على هذه الجريمة باعتبارها من الجرائم ضد الإنسانية الداخلة في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، و قد فسرت الفقرة 2 من نفس المادة أن التعذيب يتم بإلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة سواء أكان بدنيا أو نفسيا، الشخص أو أكثر موجودين تحت إشراف المتهم و سيطرته، و يشترط أن لا يكون ذلك الألم أو تلك المعاناة ناشئين فقط عن عقوبات مشروعة أو ملازمين لها أو تابعين لها .³

1- . عبد الواحد عثمان اسماعيل، المرجع السابق، ص 67.

2- واسع حورية، المرجع السابق، ص143.

3- عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، 2002 ، ص204

سابعاً : الأعصاب أو الاستعباد الجنسي أو الإكراه على البقاء أو الحمل القسري أو التعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة.

1 - يتم الاعتصاب بقيام مرتكبه بالاعتداء الجنسي على جسد شخص آخر و ذلك من طريق استخدام القوة أو التهديد بها، كان ينشأ عن خوف الضحية من التعرض إلى العنف أو الإكراه أو الاعتقال أو الاضطهاد التقسي أو لإساءة استعمال السلطة أو استغلال الوظيفة أو بيئة قسرية، كما يشترط ارتكاب المتهم لهذا التصرف كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين، مع ضرورة علمه بطبيعة ملوكه و أن تكون له النية لإتيانه¹.

2 - الاستعباد الجنسي: تتمثل هذه الجريمة في ممارسة المتهم أياً من السلطات أو جميع السلطات المتعلقة بحق الملكية على شخص أو أكثر، مثل شراء أو بيع أو إعاره أو مقايضة هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص، أو أن يفرض عليهم حرماناً مماثلاً من التمتع بالحرية،²

3 - الإكراه على البغاء: يتم بإرغام شخص أو أكثر على ممارسة فعل أو أفعال ذات طابع جنسي باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها و يجب أن يحصل المتهم أو غيره و ان يتوقع الحصول على أموال أو فوائد أخرى لقاء تلك الأفعال الجنسية او لسبب مرتبط بها³.

4 - الحمل القسري ؛ يتبع بحبس امرأة أو أكثر حملت بالقوة بنية التأثير في التكوين العرقي لأية مجموعة من المجموعات السكانية أو ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

5 - التعقيم القسري: يتم بحرمان شخص أو أكثر عن القدرة البيولوجية على الإنجاب ، و يجب أن لا يكون لهذا الحرمان ما يبرره طبيياً و لم يكن قد تم بموافقة حقيقية من الجاني.

6 - العنف الجنسي : الذي يتم بارتكاب المتيم فعلاً جنسياً ضد شخص أو أكثر أو بإرغام ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص على ممارسة فعل جنسي إما بالقوة أو التهديد

1- حمود شريف بسيوني، المرجع السابق، ص 47-

2- عادل عبد الله المسدي، المرجع السابق، ص 205

3- محمد الشريف بسيوني، الم رجع السابق، ص 247

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

باستعمالها أو قسرا من قبيل أفعال التي تتجم عن الخوف من التعرض للعنف أو الإكراه أو الاحتجاز ...¹.

7 - اظهاد أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان الأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو اثنية أو ثقافية أو دينية متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى من المسلم عالميا بان القانون الدولي لا يجيزها، و ذلك فيما يتصل لأي فعل مشار إليه في الفقرة 1 من المادة 7 من النظام الأساسي أو بأية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة : و يتم ذلك عندما يتيب الجاني في حرمان شخص أو أكثر حرمانا شديدا من حقوقهم الأساسية بما يتعارض مع القانون الدولي، و يشترط وجود صلة بين تصرف الجاني و أي فعل من الأفعال المشار إليها في المادة السابق ذكرها أو بأية جريمة تقع ضمن اختصاص المحكمة.²

8 - **الإخفاء القسري للأشخاص** ؛ و يتم ذلك بقيام الجاني بإلقاء القبض على شخص أو أكثر أو احتجازه أو اختطافه و رفضه الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم، و يجب أن يرتكب التصرف في هذه الحالة باسم دولة أو منظمة سياسية أو بإذن أو دعم منها لهذا التصرف، و يجب أن تتجه نية الجاني إلى منع الشخص أو الأشخاص المجني عليهم من الحماية التي يكفلها القانون لفترة طويلة من الزمن.³

9 - جريمة الفصل العنصري: عرفت الفقرة 2 ج من المادة السابعة جريمة الفصل العنصري بأنها أفعال لاإنسانية، و ترتكب في إطار نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي و السيطرة المنهجية من جانب جماعات عرقية واحدة إزاء أية جماعات عرقية أخرى و ترتكب بنية الإبقاء على هذا النظام ، يشترط لقيامها ارتكاب هذا الفعل في إطار نظام مؤسسي مع علم

1- مدوس فلاح الرشيد، مقال بعنوان آلية تحديد الاختصاص و انعقاده في نظر الجرائم الدولية وفقا لاتفاق روما لعام

1998، مجلس الأمن الدولي و المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية، مجلة الحقوق، العدد الثاني، الكويت، ص82.

2- محمد الشريف بسيوني، المرجع السابق، ص247-248.

3- مدوس فلاح الرشيد، المرجع نفسه، ص83

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

الجاني بطبيعة فعله و أن يرتكبه كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين¹.

10 - الأفعال اللاإنسانية المسببة للأذى البدني أو العقلي الجسيم، أضافت المادة السابعة فقرة 1/ك ، أنه تكون جريمة ضد الإنسانية حال قيام المتهم بارتكاب أي فعل غير إنساني آخر يماثل الأفعال الواردة في الفقرة الأولى من المادة السابعة من حيث طبيعته و خطورته، و يتسبب عمدا في إلحاق معاناة شديدة أو أذى خطير لجسم الإنسان أو صحته البدنية أو العقلية و أن يكون المتهم بأمر فعله تنفيذاً لسياسة دولة أو منظمة تنتهجها ضد مجموعة من السكان المدنيين²

الفرع الثاني: الركن المعنوي :

إضافة إلى مجموعة التصرفات و الأفعال التي أوردتها الفقرة الأولى من المادة السابعة من نظام روما الأساسي ، و التي جابت على سبيل الحصر لتشكّل صور الركن المادي لجرائم ضد الإنسانية، فإنه يلزم لقيام هذه الجرائم أن يتوافر الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي العام الذي ينطوي على العلم و الإرادة، أي أن يعلم الجاني بأن ما يأتيه من سلوك مجرم، و أن يريد تحقيق نتيجة إجرامية كما يلزم أن تكون نية مرتكب الجريمة قد اتجهت لإحداث النتيجة المترتبة على سلوكه، كلية إزهاق الروح في جريمة القتل³.

الفرع الثالث: الركن الدولي:

الجرائم ضد الإنسانية جرائم دولية يطبقها نظراً لطبيعة الحقوق التي يتم الاعتداء عليها في هذه الجرائم التي ترتكب جميعها ضد الإنسان، ودوافعها يسعى المجتمع الدولي على القضاء

1- علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص333

2- عبد الفتاح بيومي، المرجع السابق، ص147

3- حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، دون دار النشر، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1971، ص

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

عليها لاسيما في ظل وجود اتجاه حيث نحو الاعتراف بالقرء العادي كشخص نولي، وحتى ان لم يحدث هذا فان الواقع يقرر أن الإنسان بصفة عامة صار من موضوعات القانون الدولي العام الذي يهتم به و يحافظ عليه وعلى حرياته ودينه و قومياته، ولذلك فان هذه الجرائم تعد تولية حتى و لو تقع بناء على خطة مرسومة من جانب دولة ضد جماعة من السكان ذات عقيدة معينة تتمتع بذات جنسية هذه الدولة.¹

المطلب الثالث : الإشكالات التي تطرحها الجرائم ضد الإنسانية :

يتمثل أهم أشكال تطرحه هذه الجرائم في تأرجح تعريفها بين التضييق المضعف في توقيع العقاب و الاتساع المصرف في تحقيقه .

الفرع الأول: التضييق في تعريف الجرائم ضد الإنسانية :

إن إخراج نص المادة السابقة من النظام الأساسي للوجود كان ثمرة لاتفاق سياسي، الأمر الذي يثير الصعوبات في دراسة مفهوم هذه الجريمة خاصة من ناحية تعريفها ، في الجريمة ضد الإنسانية تقتضي أن يرتكب الجاني أي فعل من الأفعال المذكورة في المادة السابعة في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، و هذا ما أثار بعض الانتقادات. حيث أن في هذه الأفعال ضيق المشرع من تعريف البعض منها بينما ترك المجال واسعا و عقودا في البعض الآخر. كما أن عبارة ارتكاب هذه الجرائم في إطار هجوم عام أو نظامي يشير إشكالا في حد ذاته، كما يشير الأستاذ Dobelle كون هذا المعيار جاء ارضاء للمنظمات الغير حكومية. ثم تضيف المادة أن ترتكب الأفعال ضمن سياسة تستهدف ارتكابها، و الجمع بين هذين المعيارين كان نتيجة لآراء الدول المتقاربة و كذا لإرضاء منظمات الغير حكومية المتمسكة بعبارة عام أو نظامي، و لكن النتيجة كان النص

1- سفيان حمروش، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003 ص33.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية

الذي يدمج هذين المعيارين أدى إلى اظهار للوجود نص يقوم النتائج متناقضة كونه غامض و صعب القراءة القانونية،¹

الفرع الثاني : الاتساع في مفهوم الأفعال :

بالرجوع إلى الأفعال التي ذكرتها المادة السابعة فإنها ذكرت على سبيل المثال و بدقة في نفس الوقت، إلا أنها اتبعت عبارة عامة .

و بالرجوع إلى العبارة الواردة في المادة السابعة) الفقرة 1ك الأفعال اللاإنسانية الأخرى و التي تدخل في اختصاص المحكمة ، و هذا سوف يمس في مبدأ لا جريمة بدون نص.²

كما أنه من ناحية أخرى نجد أن المادة جرمت فعل الاضطهاد الموجه ضد جماعة محددة من السكان لأسباب سياسية، عرقية، قومية، اثنية، ثقافية أو دينية، و اشترطت أن ترتبط بأي جريمة ذكرتها المادة، و هذا التضييق سوف يضعف لنا إمكانية توقيع العقاب على مرتكبيها كما أن التوسع في النص قد يؤدي بنا إلى عقم ضبط عناصر الجريمة وبالتالي يؤدي إلى نفس النتيجة وهي عدم إمكانية متابعة مرتكبيها.³

1- سفيان حمروش، المرجع السابق، ص34.

2- واسع حورية، المرجع السابق، ص 133.

3- واسع حورية، المرجع نفسه، ص134

الفصل الثاني

جرائم الحرب و جرائم العدوان

تمهيد

لطالما كانت الحروب الله تدمير تبطش بالإنسان بوحشية و فضاة، لذا فان الحد من ويلاتها أصبح ضرورة ملحة و ذلك يحظر الالتجاء إلى الأفعال الخطيرة التي لا تفرضها الضروريات الحربية فجرائم الحرب من الجرائم التولية التي تضمنها القانون الدولي الجنائي بل هي أقدمها. أما بالنسبة للجرائم العنوان أو العنوان كمصطلح حديث نسبيا بالرغم من أن المجتمع الدولي عاتي الفترات زمنية طويلة ويلات و كوارث الحرب العدوانية، وقد أصبحت مدرجة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وقد درسنا هاتين الجريمتين ضمن مبحثين :

المبحث الأول : جرائم الحرب.

المبحث الثاني : جرائم العدوان.

المبحث الأول : جرائم الحرب:

الحرب ظاهرة اجتماعية و إنسانية صاحبت الإنسان منذ ظهوره على الأرض، فمنذ بدأت الحياة و الحرب سجل بين البشر، فقد حفل سجل البشرية بالكثير من الصراعات و الحروب حتى غدت الحرب سمة من أبرز سمات التاريخ الإنسانية

و بهذا فان جرائم الحرب من أقدم الجرائم التي سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد ذ أدنى لمراعاتها من خلال عدة موثيق، حيث اعتمد نظام روما يشكل أساسي على اتفاقيات جنيف للعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين، وجاءت (المادة 8/ فقرة 2.) لتعرف جرائم الحرب بالانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربعة، و (المادة 28-ب) التضيف إلى هذا التعريف الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين و الأعراف المستمدة من قانون لاهاي لعام 1907، و اتفاقيات جنيف الأربع و البروتوكولين الإضافيين و السوابق المماثلة مع تطوير لأحكام القانون العرفي لاسيما فيما يتعلق بالجرائم الجنسية.

لذا سندرس جريمة الحرب في هذا المبحث ضمن ثلاث مطالب

المطلب الأول : ماهية جريمة الحرب .

المطلب الثاني : أركان جريمة الحرب

المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها.

المطلب الأول : ماهية جريمة الحرب :

بعد ما عرفنا أن جريمة الحرب في جريمة قديمة وجدت منذ ظهور الإنسان، الآن وجب علينا أن نشير إلى التعريف المعتمد إلى جرائم الحرب كالاتي :

الفرع الأول : التعريف الفقهي :

يجب أن يتوافر في جريمة الحرب عدة أركان كي تقوم هاته الجريمة منها الركن المادي الذي يفرض توافر حالة حرب، و ارتكاب أحد الأفعال التي تحظرها قوانين و عادات الحرب، و بذلك يعرف دي فابر جرائم الحرب بأنها : « تلك الجرائم التي ترتكب ضد قوانين وعادات الحرب¹ ».

ومن أجل تجنب إقالات مجرمي الحرب من العقاب، فقد عرف اوبنهايم Oppenheim جرائم الحرب على أنها : « أعمال الحذاء التي يقوم بها الجنود أو غيرهم من أفراد العدو، متى كان من الممكن عقابه أو القبض على مرتكبه»

"War Crimes are such hostile or other acts of soldiers or other individuals as may punished bay the enemy on capture of the offenders " ²

كما أقر اوبنهايم Oppenheim أن هذا التعريف يوضح أنه ينبغي القبض على جنود العدو من المحاربين و معاقبتهم على ما ارتكبه من انتهاكات القواعد القتال المتعارف عليها كالاتي :

"This definition makes it clear that a belligerent may punish captured enemy soldiers who before capture committed violations of the rules of warfare which constituted."

1 - عامر الزمالي، المدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997، ص24.

2 - Oppenheim, international law a treatise, voll.19 th, ed by lauterpacht, longmans, green and co. London,new york, 1955,p566.

كما ذهب البعض إلى تعريف جرائم الحرب على أنها :

" The term (war crime) is the technical expression for a violation of the law of war any person or persons, military or civilion, every violation of the law of war is a war crime"

و منه فجرائم الحرب كما ورد في هذا التعريف، في كل انتهاكات القانون الحرب بواسطة أي شخص عسكريا كان أو مدنيا، و أن كل التهاك القانون الحرب يشكل جريمة حرب¹.

و إذا كان الفقه الغربي قد حدد مقيوم جرائم الحرب في الفقه العربي هو الآخر قد أسهم في تحديد مفهوم و ماهية جرائم الحربي ، قد عرف البعض من الفقهاء جرائم الحرب على أنها « الأعمال المخالفة القانون الحرب التي يرتكبها جنود محاربون أو أفراد من غير المحاربين²».

في حين ذهب رأي آخر إلى تعريفها بأنها : « الأفعال المخالفة القوانين و عادات الحرب التي ترتكب أثناء حرب أو حالة حرب من وطنيين في دولة محاربة ضد التابعين الدولة الأعداء إذا كان فيها إخلال بالقانون الدولي».

كما عرفها الدكتور محمود الشريف بسيوني بأنها: " الأعمال أو الإهمال المحظور القواعد القانون الدولي المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية و المستمدة من الاتفاقيات الدولية و المبادئ العامة".

1 - falk richard and others, crimes of war-a legal political documentary and phsychological inquiry into the responsibility of leaders, citizens and soldiers for criminal acts in war, random house, new york, 1971, p68.

2 - عمر محمود المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية، دار الثقافة للنشر (و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008 ، ص264.

كما خلص اتجاه آخر في تعريف جرائم الحرب إلى أنها: " كل فعل عمدي يرتكبه أحد القوات المسلحة ضد محارب أو أحد المدنيين، انتهاكا لقاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة الاحترام"¹.

الفرع الثاني : تعريف جرائم الحرب في أنظمة المحاكم الجنائية الدولية:

لقد ورد تعريف الجرائم الحرب في الأنظمة الجنائية المختلفة و لمختلف المحاكم الجنائية الدولية، فقد عرفت (المادة 6/ب) من لائحة محكمة نورمبورغ جرائم الحرب بأنها: « الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين الحرب و عاداتها، و تشمل على سبيل المثال أعمال القتل و سوء المعاملة و الإكراه على العمل، و تشمل أيضا أعمال القتل و سوء المعاملة الواقعة على أسرى الحرب أو على الأشخاص في البحر ، و قتل الرهائن و نهب الأموال العامة أو الخاصة ، و التخريب التعسفي للمدن أو القرى و التدمير الذي لا تبرره المقتضيات العسكرية.

كما تلا هذه اللائحة إعلان صادر تاريخ : 19/01/1946 عن القيادة العليا القوات الحلفاء في الشرق الأقصى أعلنت بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي و اليت و القبين النظام الأساسي لمحكمة طوكيو² هذا النظام احتوى في مادته الخامسة أنواع الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة و التي توجب المسؤولية الشخصية وهي الجرائم ضد السلام، الجرائم ضد الإنسانية و الجرائم ضد معاهدات الحرب هاته الأخيرة و التي تم إدراجها تحت نص (المادة 5/ب) من لائحة محكمة طوكيو و التي عرفت فيها جرائم الحرب بأنها : « مخالفات قوانين و عادات الحرب»، ويلاحظ أن لائحة محكمة طوكيو لم تحنو على أمثلة لجرائم الحرب مثل لائحة محكمة نورمبورغ³ بالإضافة إلى

1 - صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب في المحكمة الجنائية الدولية - الموائمات الدستورية التشريعية- إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، القاهرة ، 2003 ، ص 123.

2 - عامر الزمالي ، المرجع السابق، ص 95 .

3 - محمد محي الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون و الاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون،

ذلك فجات (المادة 2) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بيوغوسلافيا السابقة، لتشير إلى اختصاص المحكمة بملاحقة الأشخاص أو الأموال ، كما تصنفت في نفس الوقت (المادة 3) من هذا النظام، اختصاص المحكمة بملاحقة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات القوانين و أعراف الحرب¹.

و حري بالذكر أن تلتف الانتباه إلى أن الاختصاص النوعي لنظام محكمة يوغسلافيا ليس متطابقا تماما لنظام محكمة رواندا ، من حيث الاختصاص بنظر جرائم الحرب، إذ يقتصر اختصاص محكمة رواندا ينظر بعض أفعال الحرب فقط و هي على وجه التحديد الانتهاكات التي نصت عليها المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف بتاريخ : 1949/08/12 الخاصة بحماية المجني عليهم في زمن الحرب، و كذلك في البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف بتاريخ : 1977/06//08.

وقد نصت على هذه الأفعال المادة 04 من نظام محكمة رواندا ، و هي كلها أفعال تقع على الأشخاص فقط، و ذلك على عكس الحال بالنسبة لمحكمة يوغسلافيا السابقة التي تختص بتلر كل جرائم الحرب على الأشخاص أو الأموال المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف أو التي تقع بالمخالفات القوانين و عادات الحرب.

و منه فيمكن القول بأنه أصبح من المستقر في واقع المجتمع الدولي بأن الأفعال التي يمكن اعتبارها جرائم حرب ، هي تلك الأفعال التي ترتكب أثناء النزاع المسلح من قبل الأفراد المحاربين أو المدنيين بالمخالفة القوانين و أعراف الحرب الوارد ذكرها في اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و 1907 و محاكمات نورمبرغ و طوكيو ، و التي ورد ذكرها في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، و غيرها من الاتفاقيات و الإعلانات و كذا القرارات الدولية ذات الشأن ، و التي ورد ذكرها أيضا في نظام المحكمة الجنائية الدولية العام 1998 ، إذ أن هذا

1 - على عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 280-281.

النظام لم يترك مجالاً للنقاش في ماهية جرائم الحرب ، بحيث تم تعريف جرائم الحرب في نص (المادة 2/8) من نظام المحكمة الجنائية الدولية على أنه لا لغرض هذا النظام الأساسي تعني جرائم الحرب¹:

أ. الانتهاكات الجسمية لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أوت 1949.

ب. الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف السارية و المطبقة على المنازعات الدولية المسلحة ، في النطاق الثابت للقانون الدولي ج. الانتهاكات الجسيمة للمادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخ في 12 أوت 1949 في حالة وقوع نزاع مسلح غير ذي طابع دولي.

د. الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين و الأعراف التي تنطبق في المنازعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي في النطاق الثابت القانون الدولي.

و بذلك يكون النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد ساهم مساهمة فعالة في تحديد الأفعال التي تشكل جرائم الحرب و التي تكون موضوعاً للمسؤولية الجنائية الفردية مما يساعد في الذهاب بعيداً عن النص القانوني لا جريمة إلا بنص².

1 - نظام روما الأساسي ، المحكمة الجنائية الدولية ، المعتمد بتاريخ: 17 جويلية 1998 ، دخل حيز النفاذ بتاريخ 1 جوان 2002 وفقاً للمادة 126.

2 - زهير الحسني، مشاكل الانسنة في القانون الدولي الانساني ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية للعلوم القانونية و السياسية ، العدد الرابع، كلية القانون، جامعة الكوفة ، العراق، جوان 2010 ، ص 32.

المطلب الثاني : البنيان القانوني لجريمة الحرب:

كأي جريمة لا بد أن تقوم على أركان أساسية و تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول : الركن المادي لجرائم الحرب:

يتمثل الركن المادي للجرائم الحرب في الفعل أو السلوك الذي يشكل انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس سنة 1949 و الانتهاكات الخطيرة للقوانين و الأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النطاق الثابت للقانون الدولي، و الانتهاكات الجسيمة للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 في حالة النزاعات غير ذات الطابع الدولي في النطاق الثابت للقانون الدولي و نظرا لأهمية الأفعال الإجرامية التي تشكل الركن المادي لجرائم الحرب فسوف نتعرض لها تبعا و على النحو الآتي:

أولا : جريمة الاعتداء على المدنيين أو المقاتلين العزل :

ان يتخذ الركن المادي فيها صورة قيام العدو بمهاجمة المدنيين و المواقع المدنية، و ذلك بشرط ألا يكون هؤلاء المدنيين منتمين للقوات المسلحة ولا يشتركون فعليا في العمليات الحربية كما يشترط في المواقع المدنية ألا تكون أهدافا عسكرية، فالمدارس و الجامعات و المستشفيات والمصانع و السفن العلمية و التجارية و دور العبادة المختلفة تعد كلها مواقع مدنية بشرط عدم استعمالها لأغراض عسكرية¹.

1 - عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية(الاختصاص و قواعد الإحالة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002 ،

ثانيا: جريمة إساءة معاملة ضحايا الحرب من المرضى و الجرحى و الأسرى :

يتخذ الركن المادي فيها صورة وضعهم في السجون، أو في أماكن غير صحية أو معاقبتهم بلا محاكمة، أو قتلهم أو تعذيبهم أو الاعتداء على كرامتهم و شرفهم أو أخذهم كرهائن... الخ.

ثالثا : جريمة قتل الرهائن :

وقد اتخذ الركن المادي لهذه الجريمة أشنع صورة له أثناء الحرب العالمية الثانية حيث قام الألمان بقتل نحو 6 آلاف رهينة من المدنيين في اليونان و يوغوسلافيا السابقة، حيث كانوا يقومون بقتل 100 رقيقة عندما يتم العثور في هاتين الدولتين على جندي واحد ألماني مقتول¹.

رابعا : جريمة استعمال الغازات الخائفة :

يتخذ الركن المادي فيها صورة إطلاق القوات المتحاربة الغازات تؤدي إلى موت الأشخاص خنقا أو تؤدي إلى إصابتهم بأمراض خطيرة جدا.

خامسا : جريمة الحرب البكتريولوجية :

يأخذ الركن المادي فيها صورة قذف المحاربين مكروبات تحمل أمراض فتاكة ربما تقضي على مكان إقليم بأكمله أو أكثر، و من أمثلة هذه المكروبات الخطيرة (الانثراكس) الذي يصيب الإنسان، و يسبب له مرض الجمرة الخبيثة².

1 - بوهراوة رفيق، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بين القوة و قوة القانون، دار الأمل للنشر و التوزيع و الطباعة، الجزائر، 2013، ص 30

2 - ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية بين القوة و قوة القانون، دار الأمل للنشر و التوزيع و الطباعة، الجزائر، 2013، ص 30

سادسا : جريمة استخدام المقذوفات المتفجرة أو المحشوة بمواد ملتهبة:

يأخذ الركن المادي فيها صورة قيام المحاربين يتعمد استخدام رصاصات معينة تؤدي إلى إحداث ألم شديد في جسم الضحية و صعوبة إنقاذ حياته أو بقاءه حيا في حالة صحية سيئة¹.

الفرع الثاني : الركن المعنوي لجرائم الحربي:

يلزم التقرير المسؤولية الجنائية عن الانتهاكات المكونة للركن المادي لجرائم الحرب، أن يدرك مرتكب الجريمة الطبيعة ملوكة، و أن من شأنه أن يحدث النتيجة التي يريدها من وراء سلوكه، فقد نصت المادة (30) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه :

" 1 - ما لم ينص على غير ذلك، لا يسأل الشخص جنائيا عن ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة و لا يكون عرضة للعقاب على هذه الجريمة إلا إذا تحققت الأركان المادية مع توافر القصد و العلم .

2 - لأغراض هذه المادة يتوافر القصد لدى الشخص عندما :

أ) يقصد هذا الشخص فيما يتعلق بسلوكه ارتكاب هذا السلوك .

ب) يقصد هذا الشخص فيما يتعلق بالنتيجة التسبب في تلك النتيجة أو يدرك أنها ستحدث في إطار المسار العادي للأحداث.

3 - لأغراض هذه المادة تعني لفظة العلم أن يكون الشخص مدركا أنه توجد ظروف أو ستحدث نتائج في المسار العادي للأحداث، و تقصر لفظتا "يعلم" أو "عن علم" تبعا لذلك².

1 - ولد يوسف مولود، المرجع نفسه، ص49.

2 - نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 ، المادة 30

و منه فجرائم الحرب جرائم مقصودة يتطلب ركنها المعنوي ضرورة توافر القصد الجنائي، و القصد المطلوب توافره هو القصد العام بعنصرية: العلم و الإرادة . فيجب أن يعلم الجاني أن مملوكه ينافي قوانين و عادات الحرب كما حددها القانون الدولي العام الجنائي في العرف و المعاهدات و المواثيق الدولية، و يعلم بالظروف الواقعية للنزاع¹.

فإذا انتقي هذا العلم انتقى القصد الجنائي و لا تقع الجريمة، و لا يكفي أن يثبت الجاني أنه لا يعلم بالمعاهدة التي تحظر هذا الفعل و إنما يجب عليه أن يثبت عدم علمه بالعرف الدولي الذي يجرمه، كما لا يكفي لانتقاء العلم الامتناع عن التوقيع على المعاهدة التي تحظر الفعل لأن هذا الامتناع في حد ذاته يؤكد سوء نية الدولة المبينة للفعل و علمها بالخطر.

كما يجب أن تتصرف إرادته إلى إتيان تلك الأفعال و إحداث النتيجة الإجرامية فلا تقع الجريمة ما لم تكن الإرادة متجهة إلى مخالفة القواعد الجوهرية و عادات الحرب، كما لو كان الجاني يعتقد أنه في حالة دفاع شرعي مثلا فإذا غابت الإرادة بسبب إكراه أو يسبب أي شيء يفسدها انتقى القصد الجنائي لدى الجاني و لو تقم الجريمة في حقه².

و يكفي توافر العنصرين السابقين " العلم و الإرادة " لتحقيق القصد الجنائي لأن القصد المتطلب في هذه الجرائم هو القصد العام فقط، أما تية إنهاء العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة فلا يعد قصدا خاصا لهذه الجريمة، بل ليس سوى أثر يترتب على ارتكاب الأفعال المجرمة ولا يدخل في تكوين الجريمة ولا تتطلب المواثيق و المعاهدات الدولية نية خاصة تتجه إلى هذا الأثر، ذلك أن جرائم الحرب من الجرائم الوقتية ذات الأثر الممتد تقع لمجرد إتيان

1 - نصر الدين بوسماحة، المحكمة الجنائية الدولية (شرح اتفاقية روما مادة مادة) ، الجزء 2، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008 ، ص54.

2 - عادل عبد الله المسدي ، المرجع السابق، ص 37 .

الفعل المجرم و يمكن أن تقع في صورة الجريمة المتتابة إذا وقعت الأفعال المجرمة تنفيذا لغرض إجرامي واحد¹ .

الفرع الثالث : الركن الدولي لجرائم الحرب :

يقصد بالركن الدولي ارتكاب جرائم الحرب بناء على تخطيط من جانب إحدى الدول المتحاربة و تنفذ من أحد مواطنيها أو التابعين لها باسم الدولة أو برضاها ضد رعايا دول الأعداء أو السكان التابعين لها أو مؤسساتها ، و ذلك في إطار سباق نزاع تولي مسلح أي أن يكون كل من المعتدي و المعتدي عليه منتميا الدولة في حالة نزاع مسلح مع الأخرى² .

ومع ذلك تصبح هذه الجرائم رغم وقوعها في سياق نزاع مسلح غير ذي طابع نولي في الحالات التي يتم فيها انتهاكات جسيمة (المادة الثالثة) المشتركة بين النقاقيات جنيف الأربعة من عام 1949، و هي عبارة عن أفعال مرتكية ضد أشخاص غير مشتركين اشتراكا فعليا للأعمال الحربية بين الدول المتحاربة حتى ولو كانوا من أفراد القوات المسلحة لهذه الدول الذين تخلوا عن أسلحتهم طواعية أو صاروا عاجزين عن الحرب والقتال لأسباب مختلفة منها المرض والإصابة والاحتجاز، وكذلك الحال لو وقعت هذه الأعمال ضد مدنيين في نزاع مسلح غير ذي طابع دولي وهو ما أكدته (المادة 2/8ج) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. أما لو وقعت هذه الجرائم من وطني و على وطني أو ساعد وطني سلطات أجنبية حتى و لو كانت معادية و كانت بالسلاح فلا تعتبر الجريمة في الحاليتين، جريمة تولية لانتقاء العنصر الدولي وإن كان يمكن اعتبارها جريمة داخلية، وفي حالة ما إذا وقعت هذه الجرائم داخل الدولة الواحدة بين رعايا هذه الدولة أو أثناء الاضطرابات الداخلية أو أعمال العنق الفردية أو المتقطعة من

1 - زهير الحسني ، المرجع السابق، ص 37 .

2 - نصري عمال ، النظام القانوني للحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، 2014/2013، ص 77 - 78

الأفراد أو عصابة أو جماعة معارضة أو حركة تحرير أو بين فئات متناحرة لا تعبر الأفعال مخالفة لقواعد و عادات الحرب التي ترتكب أثناء هذا النزاع جرائم حرب¹.

لكن البروتوكول الأول و الثاني الذي أضافته الأمم المتحدة إلى اتفاقيات جنيف الأربع اعتبر أن النزاع المسلح بين حركة التحرير و سلطات الاحتلال أو أثناء الحروب الداخلية، في حكم النزاع المسلح بين الدول و تطبيق بشأنه قواعد و عادات الحرب بحيث إذا وقعت إحدى الأفعال المخالفة لهذه القواعد و العادات من أحد الأطراف الضالعين في النزاع على الآخر فإنه يعتبر جريمة حرب، رغم عدم تحقق الركن الدولي، و هذا استثناء تم إقراره من المجتمع الدولي حماية المدنيين و المقاتلين العزل لأن مبادئ الإنسانية تفرض هذا الاستثناء².

المطلب الثالث : الإشكالات التي تطرحها جرائم الحرب :

تثير (المادة الثامنة) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بعض من الإشكالات التي سوف تكون محل دراسة هذا المطلب ضمن الفروع التالي ذكرها :

الفرع الأول : طول نص المادة الثامنة و التفصيل المسرف لها

أول ما يلفت الانتباه في المادة المتعلقة بجريمة الحرب أنها طويلة النص، لكن هذا التفصيل الحريص لم يسلم من الانتقادات لأن الصعوبة لا تكمن فقط في تنظيم و ترتيب الأفعال، و إنما الممارسة الحديثة تطرح فيما يخص تصنيف جرائم الحرب بتقدير نوع النزاع المسلح إذ تقتضي المادة الثامنة من قضاة المحكمة التمييز بين النزاعات الدولية و الغير دولية، ويزداد تعقد المسألة أكثر لكون النزاعات الغير دولية تتضمن صنفين متميزين " الانتهاكات الجسيمة النفايات جنيف المؤرخة في 12 أوت 1949ر الانتهاكات الخطيرة للقوانين والأعراف السارية على المنازعات الدولية المسلحة في النظام الثابت للقانون الدولي، هذا التفصيل من

1 - نصري عمار، المرجع السابق، ص 78.

2 - هشام محمد فريجة، المرجع السابق، ص 235.

شأنه الإضرار بروح النص، و أنه من الخطأ الاعتقاد بأن طول نص هذه المادة يعد وسيعا في عقوم جرائم الحرب لأن المغالاة في تحديد أحكامها و تقييدها يرجع بالدرجة الأولى إلى تخويف الأول من المتابعات من جرائم الدول والتستر وراء ضرورة التعامل مع نصوص قانونية و قداسة مبدأ المشروعة¹.

الفرع الثاني : شرط وجود نزاع مسلح سواء تولى أو غير دولي:

بعد هذا إشكالا آخر لان كثير من جرائم الحرب يمكن ارتكابها بعد انتهاء الاعتداءات المكشوفة، إذ ترتبط خصوصا بإعادة أسرى الحرب إلى دولهم، و منه يمكن أن ترتكب جرائم الحرب لاحقا عندما لا يكون نزاع مسلح أو بعبارة أخرى عند انتهاء أو فض النزاع².

الفرع الثالث : الإشكال المتعلق بالصنف الأول من جرائم الحرب :

يلاحظ أن ما ورد بخصوص الصنف الأول من جرائم الحرب المتضمن " الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف" يعد ابتكارا غريبا في الوقت الراهن إذ أن إعلان هذا الجزء من اللص يترتب عنه التزام الأول بالتحقيق والمتابعة و تسليم الأشخاص المشتبه في ارتكابهم للانتهاكات الخطيرة بصرف النظر عن جنسياتهم أو المكان الذي ارتكبت فيه الجريمة، و هذا ينطوي على صعوبة كبرى في التطبيق، فبذلك ضيقت هذه المادة ما اعتمده اتفاقيات جنيف لسنة 1949 بخصوص تعريف الجرائم الدولية والمسؤوليات عنها عندما ربط ارتكاب الانتهاكات الخطيرة بالنزاع الدولي المسلح.

1 - بلخيري حسينة، المسؤولية الدولية الجنائية لرئيس الدولة على ضوء جدلية القانون الدولي العام و القانون الدولي الجنائي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص 150.
2 - نصري عمار، المرجع السابق، ص 90.

الفرع الرابع : إشكال القصور عن شمول جميع أنواع الحرب :

حيث لم تتضمن أي حكم يجرم الأخير الغير مبرر في نقل أسرى الحرب أو المدنيين إلى أوطانهم و كذا الهجمات العشوائية التي تصيب المدنيين، أما فيما يتعلق بجرائم الحرب التي ترتكب خلال النزاعات المسلحة الغير دولية فانه يستدعي عدم تجويع المدنيين عمدا أو التعمد في تمييز أضرار واسعة النطاق و طويلة الأجل و جسيمة للبيئة¹.

الفرع الخامس : تقييد اختصاص المحكمة بالنظر في جرائم الحرب بالحكم الوارد في نص المادة (124)

فهو حكم انتقالي خطير على حسب تعبير بعض الفقهاء، وقد وصفت (المادة 124)² بالمادة الفاضح، من طرف كل المنظمات غير الحكومية و الدوليين المدافعين عن الحقوق الأساسية و الجهورية للإنسان، فهذه المادة المكيفة بالانتقالية تمنح لكل دولة طرف في الاتفاقية حق تعليقها و عدم تطبيق يقودها لمدة سبع سنوات، و هي المدة التي قد ترتكب فيها أعمال بشعة على إقليم هاته الدولة أو من قبل رعاياها، فهو قيد قانوني زمني طويل قياسا بأهمية الحقوق التي يفترض حمايتها و بذلك لا يضمن التصدي الفعال للجرائم الحرب وهي الأكثر وقوعاء و يعد تساهلا لا مبرر له مما يعطي انطبعا لأنه اقل جسامة عن باقي الجرائم المدرجة في اختصاص المحكمة³.

1 - بدري مهنية، المحكمة الجنائية و إشكالية السيادة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 / 2015 ، ص 98 .
2 - النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998.
3 - بدري مهنية ، المرجع السابق، ص 98.

المبحث الثاني : جرائم العدوان:

و أضاف النظام الأساسي لروما جريمة رائعة تختص بالنظر فيها و المتمثلة في جريمة العدوان، لما كانت الحروب الله تميز و بطش بالإنسان و الإنسانية بوحشية و فضاة و بلا هواده، فإن الحد من اثر الخطيرة و المديرية أصبح ضرورة ملحة و هو ما اتجه له المجتمع الدولي أفرادا وجماعات و نول، لذا تطور إدراج هذا النوع من الجرائم إلى أن أقرها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية و ذلك في (المادة 8 مكرر) حسب آخر تعديل له، و ستتطرق لهذه الجريمة، ماحيتها ، أركانها و إشكالاتها وفق المطالب التالية:

المطلب الأول : ماهية جرائم العدوان.

المطلب الثاني : أركان جرائم العدوان.

المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها.

المطلب الأول : ماهية جرائم العدوان:

سنتعرض في هذا المطلب التطور التاريخي الجريمة العدوان و كذا مفهومها من خلال ذكر الاتجاهات المتعددة حول وضع تعريف لها و ذلك في الفروع التالية :

الفرع الأول : التطور التاريخي لجريمة العدوان

كانت الحرب في العصور الوسطى مناحة، حيث كان الاستعلاء على أراضي الغير بالقوة و ضمها أمرا مشروعاً، ثم بدأت هذه الفكرة تتدثر بعد الولايات و الدمار الذي خلفته الحروب المختلفة¹.

1 - محمد صافي يوسف، الإطار العام للقانون الدولي الجنائي في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص18.

و تطور هذا الحق خلال القرن 18 و 19 وأصبح مقيدا، غير أن تلك القيود ظلت دون جزاء يوقع على من يخالف أحكامها، وفي مؤتمر لاهاي المتعة في 18/10/1907 نجحت عدة دول في وضع ثلاثة عشرة الثقافة تنظم الحرب البرية والبحرية والوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، ولعل أهم ما ورد في هذه الاتفاقيات هو تجريم استعمال القوة المسلحة لإجبار الدولة المدينة على مداد تبونها إلا إذا رفضت هذه الدولة الالتجاء إلى التحكيم كوسيلة سلمية للتسوية المنازعات الدولية¹.

و ازداد سخط الشعوب المختلفة يسبب ما خلقتة الحرب العالمية الأولى و ما جلبته من خراب ودمار وما حصدته من ملايين الأرواح من المقاتلين و المدنيين المسالمين على حد سواء فقد تطلع العالم و هو يروح تحت وطأة أموال الحرب الطاحنة إلى عالم يسوده الرخاء ، فقد توصلت معاهدة فرساي إلى إنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة اليوم الثاني " إمبراطور ألمانيا باعتباره المسؤول عن قتل الحرب العالمية الأولى، غير أن هذه المحاكمة لم تتم يمسيب لجوء الإمبراطور الألماني ليولندا و رفضها تسليمه من أجل محاكمته²

وتعد هذه المرة الأولى التي يتم فيها التصريح على تجريم الحرب العدوانية و اعتبارها جريمة دولية³.

فقد تضمنت المحكمة (المادة 12) من عهد العصية على أنه : "إذا نشأ نزاع من شأن استمراره أن يؤدي إلى احتكاك دولي يجب إذن أن يعرض الأمر على التحكيم أو التسوية

1 - محمد عبد المنعم عبد الغني، المرجع السابق، ص.686.

2 - منتصر سعيد حمودة ، المرجع السابق، ص.155.

3 - محمد صافي يوسف، المرجع السابق، ص 19.

القضائية أو التحقيق بواسطة المجلس و يوافقون على عدم اللجوء للحرب بأي سال قبل انقضاء ثلاثة شهور على صدور قرار التحكيم أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس " ¹.

و تواصلت الجهود الدولية التي ترمي إلى تجريم الحرب العدوانية باعتبارها عملا غير مشروع دوليا و لم تتوقف في ظل عصبة الأمم، فقد ورد في ديباجة ميثاق المساعدة المتبادلة الذي ينته العصبة في 1923 ما يلي : « تعلن الأطراف السامية المتعاقدة في صراحة و وضوح أن حزب العدوان جريمة دولية، و يتعهد كل منهم من ناحية بألا يقترب هذه الجريمة ².

كما نجحت الدولة في استمرار قرار من الجمعية العامة لعصبة الأمم في سنة 1927 صراحة على أن : « حزب الاعتداء جريمة دولية» وهذا القرار تبنته أكثر من متين دولة .

غير أن ميثاق " بريان كيلوغ" المنعقد في باريس سنة 1928 و الذي تم توقيعه من طرف الدول في ذلك الوقت عندما جرم الحرب كوسيلة لحل النزاعات لم يضع الطرق العلمية لفض النزاعات ولم يفرض على الدول واجب قبول الحلول التي يمكن أن تؤدي إليها الطرق السلمية.

وبالرغم من الجهود المبذولة من المجتمع الدولي لتجريم الحرب العدوانية بموجب المواثيق المسابقة، إلا أن تلك الجهود قد عصفت بها الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي جلبت على البشرية خرابا و تمارا لم يشهد له العالم مثيلا من قبل، فقد حصدت أرواح الملايين من الأبرياء، و قد أسفرت هذه الحرب على إبرام ميثاق الأمم المتحدة الذي جرم الحرب تحريما قاطعا ³.

1 - منى محمود مصطفى، استخدام القوة المسلحة في القانون الدولي بين الخطر و الإباحة، دراسة تحليلية لتطبيق المساعدة

الذاتية في المجتمع الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص8 .

2 - محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص689.

3 - محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص 689.

فقد نصت (المادة الأولى) عن ميثاق الأمم المتحدة على أن : " مقاصد الأمم المتحدة هي أولاً حفظ السلام و الأمن الدوليين و اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد المسلم و إزالتها ، و قمع أعمال العدوان و غيرها من وجود الإخلال باستخدام السلم " ، كذلك فقد ذهبت الفقرة الرابعة من المادة الثانية على أنه : " يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على وجه آخر لا يتفق مع مفاهيم الأمم المتحدة"¹.

وقد نصت الدول لأول مرة على جريمة حرب العدوان و العقاب عليها و المحاكمة عنها أمام محكمة دولية في نورنبورغ².

وقد وضعت لائحة لندن بتاريخ: 1945/08/08 ضمن محاكم مجرمي الحرب ونصت المادة السادسة منها على جريمة حرب الاعتداء باعتبارها جريمة دولية كما نصت عليها (المادة الخامسة) من لائحة طوكيو الصادرة في 19 جانفي 1946.

وهكذا استمرت جهود المجتمع الدولي من تجريم الحرب العدوانية ، فقد عدت جريمة دولية يمكن محاكمة مرتكبها و توقيع العقاب المناسب عليهم أمام المحاكم الدولية³.

الفرع الثاني : مفهوم جريمة العدوان في القانون الدولي

توصل المجتمع الدولي إلى أن العدوان جريمة تولية تتطلب محاكمة مرتكبها أمام المحاكم الجنائية، ولهذا كان من اللازم البحث عن تعريف محدد لها و تكمن أهمية وضع تعريف هذه الجريمة في وضع ضوابط لها، وتوضيحها بحيث يمكن تحديد المعتدي والمعتدى عليه و ما يؤدي ذلك إلى قيام مجلس الأمن بالسلطات التي كفلها له ميثاق الأمم المتحدة من

1 - المادة الأولى النابعة من ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة 1945.

2 - محمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص.693.

3 - عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 287.

اجل المحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، بالإضافة إلى تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الجريمة إلى المحاكم الجنائية الدولية لترقيع الجرائم المناسبة ، و سنتعرض فيما يلي إلى تحديد مفهوم جرائم العدوان ، بحيث ظهر اتجاه برفض وضع تعريف للعدوان ، بينما فريق مت بوضع تعريف له¹.

أولاً : الاتجاه المعارض لتعريف جريمة العدوان:

تزعّم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، حيث استندوا في رفضهم أن وضع هذا التعريف إنما يعد استجابة لطلب النول التي تأخذ نظمها القانونية بالنظام اللاتيني ، أي تبقي النص المكتوب ، و تعد مصدر الشرعية ، وهذا بدوره لا يعترف بدور العرف باعتباره أحد المصادر الرئيسية التشريع كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا ، كما أن وضع تعريف يتعارض مع قواعد القانون الدولي العام و القانون الدولي الجنائي ذات المصدر العرفي².

ان ميثاق الأمم المتحدة و ما يتضمنه من نصوص (المواد 3، 4، 10، 11 و 14) تتعلق بالمحافظة على السلم و الأمن الدوليين و ما يفرضه من التزامات على الدول و ما يمنحه من صلاحيات لأجهزة الأمم المتحدة في هذا الشأن يغني عن البحث في تحديد معنى العدوان.

كما أن المجتمع الدولي لا توجد به سلامة قضائية مهمتها الفصل فيما ينشأ بين الدول من منازعات قانونية و ذلك بموجب قرارات ملزمة لها صفة الأحكام القضائية الوطنية من حيث الحجية و التنفيذ الجبري لها، حيث أن محكمة العدل الدولية قراراتها غير ملزمة.

1 - علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 24.

2 - محمد عبد المنعم عبد الغني، المرجع السابق، ص 697.

كما أن مجلس الأمن قراراته يعترضها حق الفيتو من جانب الأعضاء الدائمين، غير أن الحجج المايقة يمكن الرد عليها، إذ أنه ليس عيباً أن يتم تعريف العنوان و تدوينه، لأن التكوين أصبح سمة لكل القوانين الداخلية بما فيها الدول ذات النظام الأنجلوسكسوني، وهو الآن سعة القانون الدولي العام والقانون الدولي الجنائي وأن النصوص التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين كشف التطبيق العملي عدم كفايتها وقصورها في أداء دورها في المستقبل.

كما أن السعي وراء وضع تعريف العنوان يكون حافزاً للدول نحو إنشاء قضاء دولي جنائي يتحقق من توافر و تعيين شخص المعتدي¹.

ثانياً : الاتجاه المؤيد لتعريف جريمة العدوان:

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يجب وضع تعريف محدد للعدوان و يؤكدون ذلك يحجج قانونية منها : أن وضع التعريف يجعل فكرة الجريمة التولية أكثر وضوحاً و تحديداً لتصبح مثل الجريمة الداخلية في القوانين العقابية ، كما أن وضع تعريف للعدوان يسهل مهمة القاضي الجنائي الدولي في تطبيق القانون الدولي الجنائي على مرتكب جريمة العدوان².

كما أن وضع تعريف الجريمة العنوان سيجعل من يفكر في ارتكاب هذه الجريمة يفكر كثيرًا وملياً قبل الإقدام على ارتكابها، وهو ما يسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين³.

وقد طلب عدد كبير من الدول من بينهم مصر وألمانيا وإيطاليا إدراج جريمة العدوان ضمن اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، وأدرجت هذه الجريمة دون تعريف لها في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمدة بتاريخ 17 جويلية 1998، رغم أن غالبية الدول و

1 - علي عبد القادر القهوجي، المرجع السابق، ص 27.

2 - محمد عبد المنعم عبد الغني، المرجع السابق، ص 700.

3 - حسين إبراهيم صالح عبيد ، المرجع السابق، ص 158.

في مقدمتها الاتحاد السوفييتي سابقا ترى وجوب وضع تعريف للعدوان لأن وضع تعريف لهذه الجريمة معناه تأكيد على التمسك بمبدأ الشرعية في مجال القانون الدولي الجنائي ، لأنه يساعد على تحديد مضمون جريمة الحرب العدوانية بصورة موضوعية مما يزيد بها وضوحا و تحديدا كما يساعد المحكمة الجنائية الدولية على ممارسة اختصاصها على جريمة العدوان و يضع الشروط التي تمارس المحكمة اختصاصها فيما يتعلق بهذه الجريمة ، و يجب أن يكون هذا الحكم منسقا مع الأحكام ذات الصلة بميثاق الأمم المتحدة لكي ينال المحي القصاص العادل¹.

الفرع الثالث : الاتجاهات المتعددة حول وضع تعريف الجريمة العدوان و آخر تعديل:

انقسمت الاتجاهات حول وضع تعريف الجريمة العدوان إلى عدة اتجاهات تتناولها كما

أولا اتجاه و تعريف عام لجريمة العدوان:

حظي هذا الاتجاه بتأييد عدد من القول والفقهاء، و يرفضون تعريف العدوان وهم يعلمون بإرادة بصورة عامة غير مقيدة، وقد تعدت الصيغ التي قال بها الفقه التعريف العدوان فقد ذهب الفقيه "Pella" إلى أن العدوان هو: " كل لجوء إلى القوة من قبل جماعة دولية فيما عدا حالة الدفاع الشرعي والمساهمة في عمل مشترك تعتبره الأمم المتحدة مشروعا"².

كما عرفه الفقيه "جورج سل" على أنه : "كل جريمة ضد السلام و أمن الإنسانية وهذه الجريمة تتكون من كل التجاء إلى القوة بالمخالفة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة يهدف إلى تعديل القانون الوضعي الساري أو يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام"³

و بهذا أخذت لجنة القانون الدولي سنة 1951 المكلفة بوضع تعريف للعدوان بهذا الاتجاه حيث خلصت بأنه : " كل استخدام للقوة أو التهديد بها من قبل دولة أو حكومة ضد

1 - نصر الدين بوسماحة ، المرجع السابق ، ص19.

2 - عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية و سلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص161.

3 - حسين عبيد ، المرجع السابق، ص، 160 .

دولة أخرى، أيا كانت الصورة وأيا كان نوع السلاح المستخدم، وأيا كان السبب والغرض، وذلك في غير حالات الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي لتنفيذ قرار أو أعمال توصيات صادرة من أحد الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة¹.

كما عرف العدوان بأنه: " التخطيط والتحضير والقيام بالحرب العدوانية بالمخالفة للنصوص ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى، والموجهة ضد سلامة و استقلال دولة أو مجموع من الدول"².

غير أن وضع تعريف عام للعدوان لن يحل مشكلة تعريفه ، كما أن ذلك يذهب بالمنشود من وضع هذا التعريف من حيث تسهيل مهمة القاضي الجنائي الدولي في معرفة شروط و حالات تطبيق جريمة العدوان .

كما أن عدم وضع تعريف محدد لجريمة العدوان من شأنه إحدار الهدف من وضع وإنشاء قضاء تولى جنائي له صفة الدوام ، كما تعرض هذا الاتجاه إلى النقد الشديد على أساس أن وضع تعريف عام لجريمة العدوان سوف يثير منازعات حول التقدير والتطبيق، الأمر الذي يؤدي إلى تكييف وقائع ارتكاب هذه الجريمة بصورة تحكيمية غير عادلة³.

ثانيا : التعريف الحصري لجريمة العدوان :

وهذا تكون جريمة العدوان محددة و واضحة، بحيث تعددت التعريفات الحصرية العنوان وقد عرفه " Politis " في التقرير الذي قدمه إلى مؤتمر نزع السلاح الذي حق في عقد سنة 1933 وقد نص التقرير على أنه : « يعتبر من قبيل العنوان و تعتبر الدولة معتدية إذا قامت بما يلي:

1 - رشدي العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، السنة 15 ، العدد الأول، مارس 1991، ص 331.

2 - منتصر سعيد، المرجع السابق، ص، 159

3 - عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص، 270

- 1- إعلان الحرب من دولة أخرى
 - 2 - غزو إقليم دولة أخرى بالقوات المسلحة أو بدون إعلان الحرب.
 - 3- هجوم قواتها البرية أو البحرية أو الجوية على إقليم دولة أخرى أو على سفنها أو على طائراتها سواء بعد إعلان الحرب أو بنون إعلان الحرب.
 - 4- إدخال أو إنزال قواتها البرية أو البحرية أو الجوية إلى إقليم دولة أخرى دون تصريح من حكومتها أو إخلالها يشروط هذا التصريح ، فيما يتعلق بمدة الإقامة أو تجاوز حدود المناطق المصرح بالإقامة فيها.
 - 5 - فرض الحصار البحري على شواطئ أو موانئ دولة أخرى.
 - 6- قيام الدولة بتقديم المساعدة للعصابات المسلحة الموجودة على إقليمها بقصد غزو إقليم دولة أخرى ، أو رفض الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لحرمان تلك العصابات من المساعدة والحماية" .
- كما تضمن التعريف الإشارة أيضا إلى حالات ارتكاب الدولة العنوان غير مباشر و تتمثل في الآتي :

- أ- تشجيع العمليات التخريبية من دولة أخرى أعمال الإرهابية أو تخريبية ."
 - ب- المساهمة في اندلاع حرب أهلية في دولة أخرى.
 - ج- المساهمة في إحداث انقلاب داخلي في دولة أخرى أو انقلاب سياسي لصالح المعتدي¹.
- ورغم مزايا التعريف الحصري للعنوان التي ساقها أنصاره، غير أنه يضيق كثيرا من مفهوم العدوان لا سيما بعد التطور العلمي و التكنولوجي و البيولوجي في الأسلحة و المعدات

1 - علي عبد القادر القهوجي، ، المرجع السابق، ص، 31. و حسنين عبيد، ، المرجع السابق، ص، 162.

الحربية و وسائل القتال المختلفة، كما أنه لا يمكن التنبؤ مستقبلا بكافة صور و وسائل العدوان الأخرى التي تستجد و إدراجها في هذا التعريف الحصري¹.

كما أن وضع توضيح محدد العنوان يسهل الطريق أمام الجناة للهروب من المسؤولية الجنائية حينما يتبعوا وسائل عدوانية جديدة غير منصوص عليها في التعريف الحصري².

ثالثا : الاتجاه المختلط لتعريف جريمة العدوان:

و يعتبر هذا الاتجاه توفيقى بين الاتجاه الأول و الاتجاه الثانى، حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى وضع تعريف عام للعدوان مع وضع بعض الأمثلة له لكنها ليست على سبيل الحصر بل هي أمثلة استرشادية توضح و تبين التعريف العام له³

ولقد حظي هذا الاتجاه بالموافقة من طرف جانب من الفقه الجنائي الدولي بالإضافة إلى عدد غير قليل من الدول التي تقدمت بمشروعات تعريف العدوان، بحيث تقدم مندوب سوريا لسنة 1957 في اللجنة القانونية للأمم المتحدة بوضع تعريف للعدوان. بحيث يبدأ هذا المشروع بتعريف العدوان من زاويتين، تتعلق الأولى ب (المادة 39) من الميثاق ، حيث يتحقق بكل فعل ينطوي على انتهاك السلام، و ذلك باستخدام القوة المسلحة من قبل دولة أو مجموعة من القول بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان ذلك ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة معينة أو مجموعة من الدول، أو بأية طريقة لا تتفق مع أغراض و مبادئ الأمم المتحدة¹.

1 - محمد عبد المنعم عبد الغني، المرجع السابق، ص 708.

2 - نص قانون روما الأساسي المتضمن على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بجريمة العدوان حتى اعتمد بهذا الشأن وفقا للمادتين 121 و 123 و وضع تعريف لها اليوم بنص المادة الثامنة مكرر .

3 - عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 274.

1 - محمد عبد المنعم عبد الغني، المرجع السابق، ص 709.

في غير الأحوال المنصوص عليها في (المادة 51) من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بحق الدفاع الشرعي الطبيعي أو الجماعي، أو تنفيذا للتدابير الوقائية أو الأحكام القمرية الصادرة عن مجلس الأمن و وفقا لنص (المادة 42) من الميثاق و المتضمنة استخدام القوة المسلحة¹، وقد ذكر أنصار الاتجاه التوفيقي عدة أمثلة على سبيل المثال لا الحصر للعنوان و هي :

1- إعلان دولة الحرب ضد دولة أخرى

2 - غزو القوات المسلحة لدولة الإقليم الدولة أخرى، و لو بغير إعلان حالة الحرب.

3- الحصار البحري الدولة عن طريق القوة المسلحة الدولة أخرى.

4- الهجوم المسلح من إقليم دولة أو شعبها أو ضد قواتها البحرية أو الجوية أو البرية .

وقد أخذ هذا الاتجاه تعريف عام للعدوان مع إعطاء بعض صور لجريمة العدوان على سبيل المثال لا الحصر، حيث يمكن مواجهة أي صورة للعدوان و ليتسني توفير المرونة في تحديد العدوان من أجل مجابهة وسائل القوات و تنوعها².

رابعا : تعريف جريمة العدوان بعد إدخال تعديلات على نظام روما من خلال المادة 8 مكررة

بعد إحالة الدول الأطراف مقترحات بخصوص وضع نص بشأن جريمة العدوان إلى المؤتمر الاستعراضي المنعقد بكمبالا من 31 ماي إلى غاية 11 جوان 2010 حيث تم اعتماد القرار بتوافق الآراء في الجلسة العامة الثالثة عشر المنعقدة بتاريخ 11 جوان 2010 ، حيث تم التوصل إلى تعريف جريمة العدوان و أوصى المحكمة الجنائية الدولية بممارسة اختصاصها

1 - عصام عبد الفتاح مطر، المرجع السابق، ص 274.

2 - حسين عبد الخالق حسونة، تو صل الأمم المتحدة إلى تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 32 ، 1976، ص.58 .

على هذه الجريمة في اقرب وقت ممكن ، كما دعى جميع الأطراف إلى التصديق أو القبول على التعديلات الواردة بشأن هذه الجريمة.

وقد أدرج تعريفها بموجب نص (المادة 8 مكرر) كآلاتي¹:

"1. لأغراض هذا النظام الأساسي تعني "جريمة العنوان قيام شخص ما له و ضع يمكنه فعلا من التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو من توجيه هذا العمل بتخطيط أو إعداد أو يده أو تنفيذ عمل علواني يشكل بحكم طابعه و خطورته و نطاقه انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.

2. لأغراض الفقرة 01 ، يعني العمل العنواني استعمال القوة المسلحة من جانب دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، و تنطبق صفة العمل العدواني على أي عمل من الأعمال التالية سواء بإعلان حرب أو يدونه، و ذلك وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم 3314 (د - 29) المؤرخ في: 14 ديسمبر 1974:

أ- قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه أو أي احتلال عسكري، و لو كان مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم ، أو أي ضم الإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة.

ب- قيام القوات المسلحة الدولة ما يقصف إقليم دولة أخرى بالقنابل أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى.

1 - النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية لعام 1995، المادة 23 مكرر.

ج- ضرب حصار على موانئ دولة ما أو على سواحلها من جانب القوات المسلحة لدولة أخرى، د- قيام القوات المسلحة الدولة ما بمهاجمة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطولين البحري و الجوي لدولة أخرى.

د- قيام دولة ما باستعمال قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق أو أي تهديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الأنفاق.

و - سماح دولة ما وضعت إقليمها تحت تصرف دولة أخرى بان تستخدمه هذه الدولة الأخرى لارتكاب عمل عنواني ضد دولة ثالثة

ز - إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من جانب دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة تكون من الخطورة بحيث تعادل الأعمال المعدة أعلاه، أو اشتراك الدولة ينور ملموس في ذلك».

المطلب الثاني : البنين القانوني جريمة العدوان

يعد الجدل الفقهي الكبير حول تعريف جريمة العنوان و بيان أركانها جاء القرار الصادر في 2010 مبينا لنا تعريف جريمة العنوان و أركانها في نص (المادة 8 مكرر) من القرار.

الفرع الأول : الركن المادي لجريمة العدوان:

بالرجوع إلى تعريف جريمة العنوان و التعديلات على نظام روما الأساسي و من خلال نص (المادة 8 مكرر) ، نجد أن الركن المادي الجريمة العدوان يتحدد في:

1- قيام شخص ما له وضع يمكنه فعلا من التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة أو من توجيه هذا العمل،

2 - و أن يكون مرتكب الجريمة قد قام بالتخطيط أو إعداد أو بدء تنفيذ فعل عدواني وهذا الأخير بشكل يحكم طابعه و خطورته ونطاقه انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.¹

و بهذا فيشترط في الركن المادي لجريمة العنوان أن تكون للجاني صفة خاصة وهي أن يكون من رجال الحكم في الدولة، أي له القدرة على التحكم في العمل السياسي أو العسكري للدولة ، أو من توجيه هذا العمل ، فلا يتصور عقلا أن تقع هذه الجريمة من شخص عادي لا تتوافر فيه هذه الصفة.²

و بهذا يكون الجاني في ذلك الوضع أي عند قيامه بالتخطيط أو البدء أو الإعداد أو تنفيذ عمل عنوان على علم بأن أفعال التولية تمثل عملا عنوانيا و أن يشكل الفعل العدواني بحكم طابعه ر خطورته و نطقه انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة و أن يتوافر لدى مرتكبه القصد و العلم.³

أما بالنسبة لفعل العدوان يتحدد ركنه المادي في الأفعال الواردة ضمن الفقرة الثانية من (المادة 8 مكرر) و التي ذكرناها سابقا عن بيان تعريف جريمة العنوان و قد تم اعتماد هذه الأفعال من (المادة 3) من التوصية الصادرة بتعريف العدوان من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.⁴

وتضمن تقرير اللجنة الخاصة بتعريف العنوان الإشارة إليه من (المادة 3) و حسب نص الفقرة الثانية من نص (المادة 8 مكرر) و من القرار المتعلق بجريمة العدوان أن عبارة " أية أسلحة استخدمت دون تمييز بين الأسلحة التقليدية و أسلحة الدمار الشامل و أي نوع آخر من الأسلحة و هذا التعريف لم يشر إلى التهديد باستخدام القوة باعتباره عملا من أعمال العنوان ،

1 - المادة 3 مكرر من النظام الأساسي للمحكمة بعد إلقاء العمادة الثامنة منه.

2 - منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق ، ص 157.

3 - بدر الدين محمد شبل، القانون الدولي الجنائي الموضوعي ، دار الثقافة، عمان، 2011، ص 133.

4 - منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق ، ص 165

فالتهديد في حد ذاته لا يشكل عنوانا و إنما قد يثير المسؤولية الجنائية الدولية فإذا اعترفنا بالتهديد على أنه عنوان فمعنى ذلك أن تلك الدولة ستكون مخولة باستخدام حق الدفاع الشرعي ضد مجرد التهديد و قد تم استبعاد كل من العدوان الاقتصادي و العنوان العقائدي من نطاق التعريف إلا أن استبعادهما لا يعني أنهما لا يمثلان تهديدا أو خرقا للسلم الدولي¹.

و بهذا فان العنوان هو أخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة، و أن تحديد ما إذا كان قد ارتكب فعل علواني يتطلب أن تؤخذ في الاعتبار جميع الظروف الخاصة بكل حالة، بما في ذلك خطورة الأفعال المرتكبة و عواقبها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة

وأنه لدى تقرير ما إذا كان فعل العنوان يشمل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، حيث كلمة واضحة في وصف موضوعي يجب أن تكون الأركان الثلاثة أي الطبيعة و الخطورة و النطاق، كافيا لتبرير تقرير الانتهاك " الواضح و لا يجوز اعتبار أحد الأركان كافيا وحده للوفاء بمعيار التقرير الواضح².

الفرع الثاني: الركن المعنوي لجريمة العدوان:

يقصد بالركن المعنوي في الجريمة بوجه عام ذلك الجانب النفسي الذي يتكون من مجموعة عناصر داخلية و شريط بالركن المادي فيقصد بها كافة الصور التي تتخذها الإرادة في الجريمة من عمد و خطأ غير عمدي، و نحن في مجال الحديث عن جريمة العدوان لا نتصور إلا أن تقع في صورة عملية، أي بطريقة القصد الجنائي الذي يتكون من عنصر العلم و الإرادة ، أما العلم فيتطلب أن يكون الجاني على علم وقت ارتكاب الجريمة، بان هذا السلوك من شأنه أن يمس بسلامة أراضي دولة أخرى أو سيادتها، او استقلالها السياسي، و على علم بأن هذا السلوك مجرم و معاقب عليه أن يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، أما الإرادة فتتطلب

1 - بدر الدين محمد شبل، المرجع السابق، ص133.

2 - الفقرة (7) من قرار الجمعية العامة، 2010، من المرفق الثالث المتعلق بالتعريف العدوان .

أن يكون الجاني حرا مختارا بعيدا عن أي إكراه أو غلط في ارتكابه للسلوك المادي لهذه الجريمة.

فإذا التقت الإرادة لديه انتقى القصد الجنائي، و لم تقم الجريمة في حقه و يجب أن يكون للجاني ارادة كذلك فنتحقق النتيجة الإجرامية لجريمة العدوان و في المساس بسلامة أراضي دولة أخرى أو سيادتها أو استقلالها السياسي و القضاء على حالة السلم بين دولتين¹.

الفرع الثالث: الركن الدولي لجريمة العدوان :

لا ريب أن جريمة العدوان جريمة دولية بطبيعتها نظرا لأنها غالبا ما تنشأ بين دولتين فأكثر و تمثل عدوانا على مصلحة أساسية و ضرورية للمجتمع الدولي، و هي السلام و الأمن العالميين ، بهذا تم تحريمها وفقا لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حسب نص (المادة 8 مكرر) التي تندرج ضمن التالي بعد (المادة 8) من النظام السياسي².

المطلب الثالث: الإشكالات المتعلقة بجريمة العدوان :

تعتبر جريمة العدوان من أكثر الجرائم الدولية جدلا و اختلافا بين الدول، و قد كانت هذه الجريمة على مدى نصف قرن محلا للنقاش و طرحت تعاريف مختلفة سواء من قبل الدول أو من كتاب القانون الدولي، لكن واجهت هذه الجريمة عدة إشكالات من بينها :

الفرع الأول : تعليق ولاية المحكمة بخصوص جريمة العدوان :

المسألة الجوهرية التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة أن تحديد الحالات التي تشكل عدونا هو حق يمتاز به مجلس الأمن و هذا حسب رأي البعض يعد تعديا على مصداقية و استقلال المحكمة ، و كذلك يبقى الاختصاص معلقا إلى غاية أن توافق جمعية النول الأطراف

1 - منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق ، ص 168-169.

2 - منتصر سعيد حمودة، المرجع السابق ، ص 180.

على تعريفها لتحديد شروط اختصاص المحكمة بنظرها و يعتبر استبعاد جريمة حرب العنوان من اختصاص المحكمة خطوة إلى الوراء .

الفرع الثاني : عدم إدراج كثير من الأفعال الخطيرة ضمن جريمة العدوان:

لم تتضمن المادة المتعلقة بجريمة العنوان كل الجرائم الخطيرة بصفة خاصة الإرهاب الدولي و تجارة المخدرات و المؤثرات العقلية و الاعتداء على موظفي الأمم المتحدة و التي انفق على أن اختصاص المحكمة بنظرها ، يثير الكثير من المتاعب وأنه من الأفضل أن تختص المحاكم الداخلية ينظرها حتى لا يعرقل اختصاص المحكمة.

خاتمة

توصلنا في دراستنا هذه إلى أن القضاء الدولي الجنائي أصبح ضرورة حتمية في هذا العصر الذي يتسم بالصراعات و الحروب التي لا حدود لها، و التي ترتكب في صور النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية، و يرتكب فيها بحق الإنسانية أبشع أنواع الجرائم قضاة هكذا و بعد أكثر من نصف قرن تقريبا توصلت بعض الدول إلى إنشاء جهاز قضائي مستقل إلا و هو المحكمة الجنائية الدولية و التي تختص بالجرائم الأربعة المشهورة، و كذا إقرار نظام أساسي لها، حيث اتلج أمل في الانعتاق من الاستبداد و العنصرية، و من ثم يعد هذا النظام أول خطوة عملية في اتجاه قضاء دولي جنائي دائم يختص بالجرائم الأشد خطورة موضع الاهتمام الدولي بأمره، التي يرتكبها الأفراد و في الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب و العنوان و من أجل إتمام فائدة هذه الدراسة فقد احتوت على عرض لأهم النتائج التي تم التوصل لها و بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تلاقي بعض المعوقات التي تقف في وجه القضاء الدولي الجنائي أو على الأقل الحد من أثرها السلبي.

وقد توصلنا إلى النتائج و التوصيات التالي ذكرها:

أولاً: النتائج :

- تعتبر المحكمة الجنائية الآلية أو الجهاز الوحيد الذي انشأ من أجل أن يبيلور الجهود الدولية المضنية لإقرار نظام دولي يحظى بالقبول لدى المجتمع الدولي

- مع ظهور نظام روما الأساسي و تقين بعض الجرائم الدولية و هو نظام يجب أن تطيقه الدول و تحترمه عن طريق إدراجه ضمن قوانينه الداخلية، إذا فهو الشرعية الجنائية الدولية حالياً :

تم الاتفاق أخيراً على وضع تعريف الجريمة العنوان و ذلك بإضافة نص المادة 8 مكرر في النظام الأساسي، حسب المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الذي انعقد بتاريخ 10 جوان 2010 بكمبالا ، كما تم تحديد شروطها و كيفية ممارسة الاختصاص عليها. : وجود

العديد من الإشكالات التي طرحها الجرائم الأربع التي من بينها مثلا حصر تعريف جرائم الإبادة الجماعية في عد من حالات النقل الجماعي الذي يصعب تطبيقه.

- كذلك التصرف المخلود للمحكمة المقرر بموجب المادة 124 التي تمنح للدولة إمكانية عدم قبولها لاختصاص المحكمة لمدة 7 سنوات ابتداء من بدأ سريان نظامها الأساسي فيما يتعلق بجرائم الحرب .

- لا مجال لاختصاص المحكمة إلا في قضية معينة الا اذا كانت دولة المتهم أو دولة الإقليم طرف في المعاهدة

ثانيا : التوصيات : . العمل من اجل حث الدول غير الموقعة على نظام روما الأساسي على احترام المبادئ العليا التي قامت من اجلها المحكمة الجنائية الدولية و السعي بالانضمام لها .

- توسيع الأفعال المكونة للركن المادي في جرائم الحرب المنصوص عليها في المادة 8 / 2/ب 20 من نظام روما لتشمل الأسلحة الكيماوية و الأسلحة البيولوجية و النووية، وإدراجها ضمن الأسلحة المحظور استخدامها في هذه المادة .

- ادراج الجرائم الخطيرة التي تستحق متابعة جنائية دولية ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة كجرائم الإرهاب الدولي وغيرها.

- محاولة شمول جميع أنواع جرائم الحرب بإعادة تقنينها ضمن النص الخاص بها.

- وجوب إلغاء حق مجلس الأمن في إحالة جريمة العنوان وحقه في تقرير عدم وجود حالة عنوان لان إجبار المحكمة الجنائية الدولية أن تلتزم بما ورد في قرار مجلس الأمن النقل العلاقة من علاقة تعاون إلى علاقة تحكم و تبعية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا : قائمة المصادر :

1. النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما) المعتمد بتاريخ : 17 جويلية 1998 و الذي دخل حيز النفاذ في «1 جوان 2002» و المعدل في 29 نوفمبر 2010.
2. اتفاقية حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية و حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و حكومة جمهورية فرنسا و حكومة الاتحاد السوفيتي بشأن محاكمة و معاقبة مجرمي الحرب الكبار لدول المحور الأوروبي، ميثاق المحكمة الدولية العسكرية لنورمنبورغ ، «8 أوت 1945» .
3. ميثاق الأمم المتحدة بمدينة سان فرانسيسكو ، 26 جوان 1945، دخل حيز النفاذ « في 24 أكتوبر 1945» ، المتعلق بمحاكمة مجرمي الحرب.
4. اتفاقية منع و معاقبة جريمة الإبادة الجماعية ، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في «9 ديسمبر 1948»، ضمن قرار الجمعية العامة رقم 260، دخل حيز النفاذ في «12 يناير 1951».

ثانيا : قائمة المراجع :

I- قائمة المراجع باللغة العربية :

(أ) الكتب:

- 1- أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام، المفهوم و المصادر، دار هومة، للنشر والتوزيع،2008.
2. أحمد محمد عبد اللطيف صالح، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها و نظامها الأساسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 2013.

3. أحمد سكندري و محمد ناصر بوغزالة، القانون الدولي العام، الجزء الأول، المدخل و المعاهدات الدولية، مطبعة الكاهنة، 1997.
4. بلخيري حسينة، المسؤولية الدولية الرئيس الدولة على ضوء جدلية القانون الدولي العام و القانون الجنائي، دار الهدى ، عين مليلة، 2006.
- 5 - بدر الدين محمد شبل، القانون الدولي الجنائي الموضوعي، دار الثقافة، عمان، 2012.
6. حسين إبراهيم عبيد ، الجريمة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
7. حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، دون دار نشر ، الطبعة الأولى، بغداد، العراق، 1971.
8. خالد مصطفى فهمي، المحكمة الجنائية الدولية، النظام الأساسي للمحكمة و المحاكمات السابقة و الجرائم التي تختص بنظرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
9. زياد عيتاني، المحكمة الجنائية الدولية و تطور القانوني الدولي الجنائي، منشورات الحلبي، بيروت، 2005 .
10. سكاكني باية، العدالة الجنائية و دورها في حماية حقوق الإنسان دار هومة، 2004.
11. سعاد بطرس فرج الله، الجرائم ضد الإنسانية و إبادة الجنس و جرائم الحرب و تطور مفاهيمها، إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2000.
12. سوسن تمر خان بكة، الجرائم ضد الإنسانية في ضوء أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
13. صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب في المحكمة الجنائية الدولية ، المواءمات الدستورية والتشريعية، إصدارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، 2003.

14. ضاري خليل و آخر، المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أمام قانون الهيمنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
15. عادل عبد الله المسدي، المحكمة الجنائية الدولية دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002.
16. عامر الزمالي، المدخل القانوني الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997.
17. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.
18. عبد الواحد محمد الفار ، الجرائم الدولية و سلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
19. عبد الوهاب حومد، الإجرام الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1987.
20. علي عبد القادر قهوجي، القانون الدولي الجنائي، أهم الجرائم الدولية الجنائية، جامعة الاسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001.
21. على يوسف الشكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
22. عمر المخزومي، القانون الدولي الإنساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية ، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997.
23. فتاش بوزكري، النظام الدولي الجديد على ضوء أحداث المحكمة الجنائية ،كلية الحقوق، دون دار نشر، الرباط، المغرب.

24. قيدا تجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية ، دراسة مقارنة، الإسكندرية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
25. ماجد عادل، المحكمة الجنائية الدولية و السيادة الوطنية، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2001.
26. محمد الشريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها و نظامها الأساسي مع دراسة تاريخ لجان التحقق الدولية و المحاكم الجنائية السابقة، دون دار نشر، 2002.
27. محمد صافي يوسف، الإطار العام للقانون الدولي الجنائي في ضوء أحكام النظام الأساسي، للمحكمة الجنائية الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
28. محمد عبد غريب، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول، دون دار نشر، 1994.
- 29 محمد عبد المنعم عبد الغني عبد الخالق، الجرائم الدولية ، دراسة تحليل للجرائم ضد الإنسانية و السلام و الحرب، دار النهضة المصرية ، القاهرة، 1989.
- 30، محمد يوسف علوان و محمد خليل موسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية، الجزء الثاني، دار الثقافة، عمان، 2006.
31. محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2002.
32. منى محمود مصطفى، الجريمة بين القانون الدولي الجنائي و القانون الجنائي الدولي، دار النهضة العربي، القاهرة، 1989.
- 33، منتصر سعيد حمودة، القانون الدولي الإنساني مع الإشارة إلى أهم مبادئه في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009 .

34. منتصر سعيد حمودة، المحكمة الجنائية الدولية النظرية العامة للجريمة الدولية، أحكام القانون الدولي الجنائي، دراسة تحليلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
35. ولد يوسف مولود، المحكمة الجنائية الدولية ، بين القوة و قوة القانون، دار الأمل للطباعة و النشر، الجزائر، 2013.

ب) الأطروحات و المذكرات:

1. لوصيف، سهامو بن يميئة آمال الياسمين، الجرائم التي تختص بالنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية، دراسة لنيل شهادة المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 16، 2008/2005.
2. محمد عادل سعيد، التطهير العرقي، دراسة في القانون و القانون الجنائي الدولي المقارن، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية.
3. عبد الحميد خميس، جرائم الحرب و العقاب عليها، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، 1995.
4. بوهراوة رفيق، اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة قسنطينة، 2010.
5. سفيان حمروش، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2003.
6. عبد الواحد عثمان اسماعيل، الجرائم ضد الإنسانية، دراسة تأصيلية، مقارنة تطبيقية مقدمة للحصول على ماجستير في العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.
7. بدري مهنية، المحكمة الجنائية و إشكالية السيادة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014

8. نصري عمار، النظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر حقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014.

(ج) المقالات:

1. بارعة القدسي، المحكمة الجنائية الدولية، طبيعتها، اختصاصاتها، موقف الولايات المتحدة و إسرائيل منها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 20، العدد الثاني، 2004.

2. حسنين عبد الخالق حسونة، توصل الأمم المتحدة إلى تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 32، 1976.

3. رشيد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولي، جامعة الكويت، سنة 15، العدد الأول، مارس 1991.

4. زوهير الحسني، مشاكل الأنسنة في القانون الدولي الإنساني، مجلة الكوفة للعلوم القانونية و السياسية، العدد الرابع، كلية الحقوق جامعة الكوفة، العراق، جوان 2010.

5. زياد ربيع، جرائم الإبادة الجماعية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، العدد 59، جامعة بغداد. 2014 .

6. سويسي محمد الصغير، جريمة الإبادة الجماعية، دوافعها وأشكالها، مجلة دفاثر السياسة و القانون، العدد السادس، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012 .

7. محمد محي الدين عوض، دراسات في القانون الدولي الجنائي، مجلة القانون و الاقتصاد، العدد الأول، السنة 35، 1965.

8. ملوس فلاح الرشيدى، مقال بعنوان " آلية تحديد الاختصاص و انعقاده في نظر الجرائم الدولية وفقا لنظام روما، 1998 مجلس الأمن الدولي و المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الوطنية، مجلة الحقوق، العدد الثاني، الكويت .

II - المراجع الأجنبية:

1 .Oppenheim International law a treatise, Vol 1 19th , Ed by lauterpacht, longmans, green and co_london, new york ; 1955.

2.Falk Richard and others, crimes of war a legal political documentary and psychological inquiry into the responsibility of leaders, citizens and soldiers for criminal acts in war, Random house , new york, 1971.

الفهرس

إهداء

شكر وتقدير

| | |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| 1..... | مقدمة |
| 4..... | <u>الفصل الأول : الاطار المفاهيمي لجرائم الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية</u> |
| 6..... | المبحث الأول : جرائم الإبادة الجماعية..... |
| 6..... | المطلب الأول : ماهية جريمة الإبادة الجماعية..... |
| 7..... | الفرع الأول : تعريف جريمة الإبادة الجماعية..... |
| 9..... | الفرع الثاني : خصائص جريمة الإبادة الجماعية..... |
| 12..... | المطلب الثاني: البنين القانوني لجريمة الإبادة الجماعية..... |
| 12..... | الفرع الأول : الركن المادي..... |
| 18..... | الفرع الثاني : الركن المعنوي..... |
| 20..... | الفرع الثالث : الركن الدولي..... |
| 21..... | المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها جريمة الإبادة الجماعية..... |
| 21..... | الفرع الأول: حصر تعريف الجريمة فيما يصعب تطبيقه على عدد من حالات القتل الجماعي..... |
| 22..... | الفرع الثاني: القصد الخاص في جريمة الإبادة الجماعية:..... |
| 23..... | الفرع الثالث : نماذج الإبادة الجماعية..... |
| 27..... | المبحث الثاني : الجرائم ضد الإنسانية . |
| 28..... | المطلب الأول : ماهية الجرائم ضد الإنسانية..... |
| 28..... | الفرع الأول: تعريف الجريمة ضد الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية..... |

- 30..... الفرع الثاني : التعريف الفقهي و القانوني للجرائم ضد الإنسانية.....
- 30..... المطلب الثاني: أركان الجرائم ضد الإنسانية.....
- 34..... الفرع الأول : الركن المادي.....
- 40..... الفرع الثاني : الركن المعنوي.....
- 40..... الفرع الثالث: الركن الدولي.....
- 41..... المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها جرائم ضد الإنسانية.....
- 41..... الفرع الأول : التضييق في تعريف جرائم ضد الإنسانية.....
- 42..... الفرع الثاني : الاتساع في مفهوم الأفعال.....
- 43..... الفصل الثاني : جرائم الحرب و جرائم العدوان.....
- 45..... المبحث الأول : جرائم الحرب.....
- 46..... المطلب الأول : ماهية جريمة الحرب.....
- 46..... الفرع الأول : التعرف الفقهي.....
- 48..... الفرع الثاني : تعريف جرائم الحرب في أنظمة المحاكم الجنائية الدولية.....
- 51..... المطلب الثاني: البنين القانوني لجريمة الحرب.....
- 51..... الفرع الأول : الركن المادي لجرائم الحرب.....
- 53..... الفرع الثاني : الركن المعنوي لجرائم الحرب.....
- 55..... الفرع الثالث : الركن الدولي لجرائم الحرب.....
- 56..... المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها جرائم الحرب.....
- 56..... الفرع الأول : طول نص المادة الثامنة و التفصيل المسرف لها.....
- 57..... الفرع الثاني : شرط وجود نزاع مسلح سواء دولي أو غير دولي.....

| | |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 57..... | الفرع الثالث : الإشكال المتعلق بالصنف الأول من جرائم الحرب |
| 58..... | الفرع الرابع : إشكال قصور النص عن شمول جميع أنواع الحرب |
| 58..... | الفرع الخامس : تقيد اختصاص المحكمة بالنظر فيها بالحكم الوارد في نص المادة 124. |
| 58..... | |
| 59..... | المبحث الثاني : جريمة العدوان |
| 59..... | المطلب الأول : ماهية جريمة العدوان |
| 59..... | الفرع الأول : التطور التاريخي لجريمة العدوان |
| 62..... | الفرع الثاني : مفهوم جريمة العدوان في القانون الدولي |
| 65..... | الفرع الثالث: الاتجاهات المتعددة حول وضع تعريف الجريمة العدوان و آخر تعديل... |
| 71..... | المطلب الثاني: البنيان القانوني لجريمة العدوان |
| 71..... | الفرع الأول : الركن المادي لجريمة العدوان |
| 73..... | الفرع الثاني : الركن المعنوي لجريمة العدوان |
| 74..... | الفرع الثالث: الركن الدولي لجريمة العدوان |
| 74..... | المطلب الثالث: الإشكالات التي تطرحها جريمة العدوان |
| 74..... | الفرع الأول : تعليق ولاية المحكمة بخصوص جريمة العدوان |
| 75..... | الفرع الثاني : عدم إدراج كثير من الأفعال الخطيرة ضمن جريمة العدوان |
| 76..... | خاتمة |
| 79..... | قائمة والمراجع |

ملخص مذكرة الماستر

نستنتج في هذه الموضوع إلى أن القضاء الدولي الجنائي أصبح ضرورة حتمية في هذا العصر الذي يتسم بالصراعات و الحروب التي لا حدود لها، و التي ترتكب في صور النزاعات المسلحة الدولية و الغير دولية، و يرتكب فيها بحق الإنسانية أبشع أنواع الجرائم قضاة هكذا و بعد أكثر من نصف قرن تقريبا توصلت بعض الدول إلى إنشاء جهاز قضائي مستقل إلا و هو المحكمة الجنائية الدولية و التي تختص بالجرائم الأربعة المشهورة، و كذا إقرار نظام أساسي لها، حيث اتلج أمل في الانعتاق من الاستبداد و العنصرية، و من ثم يعد هذا النظام أول خطوة عملية في اتجاه قضاء دولي جنائي دائم يختص بالجرائم الأشد خطورة موضع الاهتمام الدولي بأمره، التي يرتكبها الأفراد و في الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب و العدوان و من أجل إتمام فائدة هذه الدراسة فقد احتوت على عرض لأهم النتائج التي تم التوصل لها و بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في تلاقي بعض المعوقات التي تقف في وجه القضاء الدولي الجنائي أو على الأقل الحد من أثرها السلبي

الكلمات المفتاحية :

1/ الجريمة الابادة 2/ الجريمة ضد الانسانية 3/ العدوان 4/ الابادة الجماعية

Abstract of The master thesis

We conclude on this subject that the international criminal justice has become an imperative in this era that is characterized by conflicts and wars that have no boundaries, and which are committed in the form of international and non-international armed conflicts, and in which the most heinous types of crimes are committed against humanity, thus and after more than that

Almost half a century ago, some countries came up with the establishment of an independent judicial body, the International Criminal Court, which specializes in the four well-known crimes, as well as the adoption of a statute for them, where hope of liberation from tyranny and racism, and then this system is the first step A process in the direction of a permanent international criminal justice concerned with the most serious crimes of international concern, committed by individuals and in genocide, crimes against humanity, war crimes and the title. In order to complete the usefulness of this study, it included a presentation of the most important results that have been reached and Some recommendations that could contribute to meeting some of the obstacles that stand in the way of international criminal justice, or at least limiting its negative impact

key words:

1/ The crime of genocide 2/ The crime against humanity 3/ Aggression 4/ Genocide